نَواصِبُ المضَـارع

[أنْ]

(ص) : نواصب المضارع : « أنْ » . يقال : « عن » . وهي الموصولةُ بالماضي خِلافاً لابن طاهر ، لا بعد يقين غير مؤوّل في الأصحّ .

ويجوز في تِلْو : « ظنّ » الرفعُ مخففة ، وكذا خوفٌ تيقّن مخوفُهُ في الأصَحّ . والأصح لا تعمل زائدةً ، ولا يتقدّم معمولُ مَعْمُولِها .

وثالثها : يجوز مع أريد ، وعسى .

ولا يفصل ، وقيل : يجوز بِظَرْفٍ . وقيل : بشرط .

وترفع إهمالاً على الأصحّ . وعن الكسائي لا يقاس ، ولا تجزم ، وحكاه الرُّؤاسيّ[1] واللّحْيانِي ، وأبو عُبَيْدة لغةً . وتقع مبتدأ وخبراً ، ومعمولِ حرف ناسخ ، وجار ولكان ، وظَنَّ ، وبعض المقاربة ، وفعل غير الجزم ، ومضاف خلافاً لابن الطّراوة ، لا بمعنى « الذي » خِلافاً لابن الذّكِيّ[2] .

(ش) : لمّا أَنْهَيْتُ[3] منصوبات الأسماء عقّبت بمنصوبات الأفعال ، كما

---

(١) هو محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي ، أبو جعفر أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو . من مصنفاته : الفيصل ــ معاني القرآن ــ التصغير ــ الإفراد والجمع .
وفي النسخ الثلاث : « الرواسي » بالتخفيف .

(٢) هو محمد بن مسعود الغزنيّ ، صاحب كتاب البديع أكثر أبو حيّان من النقل عنه ، وتوفي ٤٣١ .

(٣) ط فقط : « لما انتهت » .

ذُكِرَ عَقِبَ المرفوعاتِ المضارِعُ المَرْفوعُ . فنواصب الفعل المضارع أربعة أحرف :

أحدها : « أن » وهي أم الباب . قال أبو حيّان : بدليل الاتّفاق عليها ، والاختلاف في « لن » ، و « إذنْ » ، و « كَيْ » . ويقال فيها : « عن » بإبدال الهمزة عيناً .

وأنْ هذه الناصبة للمضارع هي التي تُوصَلُ بالماضي في نحو : « أنْ كَان ذا مالٍ » [1] وبالأمر في نحو : كَتَبْتُ إليه أن قُمْ [2] ، وبالنّهْيِ في نحو : كتبتُ إليه ألا تَفْعَل .

وزعم أبو بكر بن طاهر أنّها غيرها ، فتكون « أن » على مذهبه مشتركةً ، أو متجوّزاً بها . واستدلّ لذلك بأمرين : أحدها : أنّها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين ، وسوف ، وكذا الأمر .

والثاني : أنّا لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب أن تُصَيِّرَهُ بصيغة المضارع كلَمْ ، لمّا دخلت على الماضي قلبت صيغته إلى المضارع لتعمل فيه .

وشرط نصب المضارع بعد « أن » ألاّ تقع بعد فعل يقين كعَلِمَ ، وتحقّق ، وتيقّن ونحوها ، فإنها حينئذ المُخَفّفة من الثّقيلة نحو : « عَلِم أنْ سَيَكُونُ » [3] خِلافاً للفرّاء حيث جوّز أن تلي أنْ الناصبة للمضارع لفظ العِلْم ، وما في معناه مستدلاً بقراءة « أفلاَ يَرَوْنَ ألاّ يَرْجِعَ إليْهِمْ [4] » بالنّصب ، وهي بمعنى أفلا يعلمون .

وبقول جرير :

---

(١) سورة القلم ١٤ . وفي ط « إن كان » بكسر الهمزة تحريف .

(٢) أ فقط : « كتبت إليه أن افعل » .

(٣) سورة المزمّل ٢٠ .

(٤) سورة طه ٨٩ .

٩٩٦ – نَرْضَى عَنِ اللهِ أنّ النّاسَ قَدْ عَلِمُوا
ألاّ يُدانِيَنا مِنْ خَلْقِهِ أحَدُ [١]

وأجيب بأنّ العِلْم إنّما يَمْتَنِعُ وقوعُ أنْ النّاصبةُ بعده إذا بقي على موضعه الأصليّ ، أمّا إذا أُوّل بالظّنّ ، واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك .

والدّليل على استعمال العِلْم بمعنى الظّنّ قوله تعالى : « فإنْ عَلِمْتُمُوهُنّ مُؤْمِناتٍ »[٢] .فإن المراد بالعِلْم فيه الظّنّ القويّ ، إذ القطع بإيمانهن غير متوصّل إليه.

ومنع المبرّدُ النّصب أيضاً في المُؤَوّل بالظّنّ .

فقولي في الأصح راجِعٌ إلى المستثنى والمستثنى منه جميعاً.

ويجوز في الواقعة بعد الظّنّ الرّفع على أنّها المُخَفّفة من الثّقيلة ، وهو قليل . والأكثر في لسان العرب النصب بعده ، قال تعالى : « أحَسِبَ النّاسُ أنْ يُتْرَكُوا [٣] » وقرىء بالوجهين « وَحَسِبُوا ألاّ تكونَ فِتْنَةٌ »[٤] .

قال أبو حيّان : وليس في الواقعة بعد الشّكّ إلا النّصب ، وفي الواقعة بعد فعل خوفَ تَيَقّنَ مَخُوفُهُ نحو : خِفت ألاّ تقومَ ، وخِفْتُ ألا تُكْرِمَنّي قولان ، أصحُّهما جواز الرفع كما بعد الظن ، وقد سمع . قال أبو محجن :

٩٩٧ – « أخاف إذا مَا مِتّ أنْ لا أذُوقُها [٥] » .

---

(١) من قصيدة رائيّة لجرير يهجو بها الأخطل ، ورواية الديوان : ٢٦١ .
نرضى عن الله أن النّاس قد علموا أن لن يفاخرنا من خلقه بشر

(٢) سورة الممتحنة ١٠ .

(٣) سورة العنكبوت ٢ .

(٤) سورة المائدة ٧١ . ومن السبع لابن مجاهد ٢٤٧ : قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر : « ألا تكون » نصباً .

(٥) لأبي مِحْجَن الثقفي وصدره :
« ولا تدفِنَنّي في الفلاة فإنّني »
انظر الدرر ٢ : ٢ .

والثاني : تعيّن النصب ، وعليه المبرد .

ولا تعمل أنْ الزائدة عند الجمهور ، لأنها لا تختَصّ بدليل دخولها على الفعل الماضي [١] في قوله : « فلمّا أنْ جَاءَ البَشِيرُ » [٢] ولا يعمل إلاّ المُختَصّ .

وجوّز الأخفش إعمالها حملاً لها على المصدريّة ، وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجرّ . وفرق بأنّ الباء الزائدة تختصّ بالاسم .

ولا يجوز تقديمُ معمولِ معمول أنْ النّاصبة عليها ، لأنها حرف مصدريّ ، ومعمولها صلة لها ، ومعمولُه من تمام الصّلة ، فكما لا تَتَقَدّمُ الصّلة لا يَتَقدّم [٣/٢] معمولُها ، هذا مذهب البصريّين .

وجوّز الفراءُ تَقْديمَه لقوله :

٩٩٨ – • كان جَزائي بالعَصا أنْ أُجْلَدا [٣] •

فقوله : « بالعصا » متعلّق « بأجلدَ » ، وأجيب بندوره ، أو تأويله على تقدير متعلّق دلّ عليه المذكور .

ونقل ابنُ كَيْسَان عن الكوفيّين الجوازَ في نحو : طَعامَكَ أُريدُ أن آكُلَ ، وطَعامَك عَسى [٤] أنْ آكُلَ .

ولا يجوز فصل أنْ النّاصبة من الفعل لا بظرف ولا بمجرور ، ولا قسم ولا غير ذلك . هذا مذهب سيبويه والجمهور .

---

(١) « الماضي » سقطت من ط .

(٢) سورة يوسف ٩٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ٢٨٦ وفي النسخ الثلاث « خير » مكان : « جزائي » تحريف وفي أ فقط : « بالرضا » مكان : « بالعصا » تحريف .

(٤) في أ فقط : « ويعجبني » مكان : « عسى » .

وجوّزه بَعْضُهم بالظّرف وشِبْهِه نحو : أريد أنْ عندي تَقْعُدَ ، وأريد أنْ في الدار تَقْعُدَ ، قياساً على أنّ المشددّة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدريّة والعمل .

وجوّزه الكوفيّون بالشّرط نحو : أردت أنْ إنْ تزُرْني أزُورَك بالنّصب مع تجويزهم الإلغاء أيضاً ، وجَزْم[1] : أزُرْكَ جواباً .

ويجوز إهمال « أنْ » حملاً على أختها ما المصدريّة ، فيَرْفعُ الفعل بعدها ، وخرّج عليه قراءة « أنْ يُتِمُّ الرّضاعة »[2] بالرفع . وقيل : لا ، وأنّ المرفوعَ بعدها الفعل مُخَفّفةٌ من الثّقيلة لا المصدريّة ، وعليه الكوفيّون .

ولا يجوزُ الجزْمُ بـ « أنْ » عند الجمهور ، وجوّزه بعضِ الكوفيّين . قال الرّؤاسيّ من الكوفيّين : فصحاءُ العرب يَنْصِبُون بأنْ وأخواتها الفعل . ودونهم قَوْمٌ يرفعون بها . ودُونَهُمْ قَوْمٌ يَجْزِمُونَ بها . وأنشد على الجَزْم :

٩٩٩ – • أُحاذِرُ أنْ تَعْلَمْ بها فَتَرُدّها •[3]

ومِمّن حكى الجزم بها لغة من البصريّين أبو عُبيدة ، واللّحيانيّ ، وزاد أنها لغة بني صُباحٍ . ثم لَمّا كانتْ أنْ مع معمولها في تقدير الاسم تسلّط عليها العامل المعنوي واللفظي ، فتقع مبتدأ نحو : « وأنْ تَصُوموا خَيْرٌ لَكُمْ »[4] . وخَبَرُ

(١) ط : « وجوز » مكان : « وجزْم » تحريف .

(٢) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٣) لجميل بن معمر العذريّ . ديوانه ٢٩٩ وعجزه :

• فأتركها ثقلاً عليّ كما هيا •

وصدر الشاهد في الديوان :

• أخاف إذا أنبأتكم أن تردّني •

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

(٤) سورة البقرة ١٨٤ .

مُبْتدأ نحو : الأمْرُ أنْ تفعلَ كذا .

ولا يكون مبتدؤها إلاّ مصدراً ، فإنْ وقع جثة أوّل . ومعمولاً لحرف ناسخ نحو : إنّ عندي أنْ تَخْرُجَ ، ولا بُدّ أن يكون أحد الجُزْأين مصدراً إلاّ في لعل ، فيجوز أن يكون جُثّةً نحو : لعَلّ زيدٌ أنْ يَخْرُجَ حَمْلاً على « عَسَى » .

ومعمولاً بحرف جر ، ويكثر حذْفُهُ ، ومعمولاً لكان وأخواتها اسْماً وخبراً نحو : كان أنْ تقعد خيراً من قيامك ، وتكون عقوبتك أنْ أعزلك .

ومعمولاً لظن وأخواتها مفعولاً أوّلاً ، وثانياً نحو : ظننت أن تقوم خيراً من أنْ تقعد . وقوله :

١٠٠٠ – إني رأيت من المكارم حَسْبَكُم أن تَلْبَسُوا خَزّ الثِّيابِ وتَشْبَعُوا [١]

أي : لُبْس الثّياب .

ومعمولاً لبعض أفعال [٢] المقاربة ولغيرها من أفعال غير الجَزْم نحو : طلبت منك أن تقومَ ، وأردت أن تفعَل ، وبدا لي أن أقُومَ ، بخلاف أفعال الجزم [٣] ، لا يقال [٤] : فَعَلْتُ [٥] أن أقُومَ . أي : القيام ، ولا أعْطَيْتُك أن تأمن ، أي الأمان .

ومعمولاً لاسم مضاف نحو : إنه أهلُ أنْ يَفْعلَ ، ومخافة أن تَفْعلَ ، وأجيء بعد أن تَقُومَ ، وقبل أن تَخْرُجَ .

---

(١) لعبد الرحمن بن حسّان .

من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٥ ، وروايته : « حر الثياب » بالحاء والراء المهملتين .

(٢) « أفعال » سقطت من ا ، ب .

(٣) أ : « أفعال غير الجزم » بزيادة : « غير » تحريف .

(٤) « لا يقال » سقطت من أ . ومكانها : « نحو » .

(٥) أ : « علمت » مكان « فعلت » .

وقال ابن الطّراوة : لا يجوز أن يضاف إلى أنْ ومعمولها ، لأن معناها التراخي فما بعدها في جهة الإمكان ، وليس بثابت ، والنيّة في المضاف إثبات عينه بثبوت عَيْنِ ما أضيف إليه ، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه ، فإن ثبوت [1] غيره محال .

[لن]

(ص) : « لن » [2] بسيطة ، وقال الخليل مِنْ : « لا أن » والفرّاء : لا النافية أبدلت نونا .

وإنما تنصب مستقبلاً ، وتُفيدُ نفيه ، وكذا التأكيد لا التأبيد على المختار .

وقال بعض البيانيين : لنفي ما قرب .

والمختار وفاقاً لابن عصفور : تَرِدُ للدّعاء .

ويقدّم معمولُ مَعْمُولِها خِلافاً للأخفش الصّغير ، ولا يفصل اختياراً . وجوّزه الكسائيّ بِقَسَمٍ ومَعْمُول ، والفرّاء بِشَرْطٍ ، وأظُنّ . وتُهْمَلُ ، وحكى اللّحيانيّ الجَزْمَ بها [3] .

(ش) : الثّاني : مِنْ نواصب المضارع « لَنْ » ، والجمهور أنّها حرف بسيطٌ ، لا تركيب فيها ولا إبدال . وقال الخليلَ والكسائيّ : إنها مركّبة من : « لا أنْ » ، فأصلها : « لا أن » حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ، كما حذفَت في قولهم : وَيْلُمِّهِ ، والأصل : وَيْلٌ أُمِّهِ ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين : ألف « لا » ، ونون « أنْ » ، فصارت « لن » . والحامل لهما على ذلك قُرْبُها في اللفظ من : « لا أن » ، ووجود معنى : « لا » ، « وأن » فيها وهو النّفي ، والتّخليص للاستقبال .

---

(١) ب ، ط : « فإن ثبت غيره محال » .

(٢) « لن » سقطت من أ .

(٣) « بها » سقطت من أ .

وقال الفرّاء : هي لا النّافية ، أُبدل من ألفها نونٌ ، وحمله على ذلك اتّفاقهُما في النفي ، ونفي المستقبل ، وجَعْل « لا » أصلاً لأنها أقعد في النّفي من « لن » ، لأنّ « لَنْ » لا تنفي إلا المضارع وقد ذكرت رَدَّ القولين في حاشية « المغنى » .

وتنصب « لن » المستقبل ، أي أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال وتفيد نفيه [٤/٢] ثم مذهب سيبويه والجمهور أنها تَنْفِيهِ من غير أن يشترط أن يكون (١) النّفيُ بها أكّدَ من النّفي بلا .

وذهب الزّمخشري في « مُفَصّلِهِ » : إلى أنّ « لَنْ » لتأكيد ما تعطيه ، « لا » مِنْ نفي المستقبل . قال : تقول : لا أبرح اليوم مكاني ، فإذا أكّدت وشَدَّدْت ، قلت : لَنْ أبْرَحَ اليوْمَ ، قال تعالى : « لا أَبْرَحُ حتّى أبلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ (٢) » . وقال : « فَلَنْ أبْرَحَ الأرض حتّى يأذَنَ لِي أبِي » (٣) .

وذهب الزمخشري في « أنْمُوذُجَهِ » (٤) : إلى أنها تفيد تأبيد النّفي .

قال : فقولك : لَنْ أفْعَلَهُ ، كقولك : لا أفْعَلُهُ أبداً ، ومنه قوله تعالى: «لَنْ يَخْلُقُوا ذُباباً» (٥). قال ابن مالك : وحَمْلَهُ على ذلك اعتقادُه في « لَنْ ترَانِي » أن الله لا يُرى ، وهو باطلٌ . وردّه غيرُه بأنّها لو كانت للتأبيد لم يُقَيَّدْ منفيُّها باليوم في : « فَلَنْ أُكَلِّمَ اليوْمَ أنْسِيّا (٦) » . ولم يَصِحّ التوقيتُ في قوله : « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ حتّى يَرْجِعَ إلَيْنا مُوسَى (٧) » . ولكان ذِكْرُ الأبدِ » في قوله : « وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أبداً » (٨) تكراراً ، إذ (٩) الأصل عَدَمُهُ . وبأنّ استفادة

---

(١) « أن يكون » سقطت من أ .

(٢) سورة الكهف ٦٠.

(٣) سورة يوسف ٨٠ .

(٤) ا : « في المفرد » تحريف .

(٥) سورة الحجّ ٧٣ .

(٦) سورة مريم ٢٦ .

(٧) سورة طه ٩١ .

(٨) سورة البقرة ٩٥ .

(٩) « إذ » سقطت من ب ، ط .

التأبيدَ في آية « لَنْ يَخْلقُوا ذُباباً [١] » مِنْ خارجٍ [٢] . وقد وافقه على إفادة التأبيد ابنُ عَطيّة [٣] : وقال في قوله : « لَنْ تَرانِي » [٤] : لو بقينا على هذا النفي لتضمّن أن موسى لا يراه أبداً ، ولا في الآخرة ، لكن ثبت في الحديث المتواتر : « أنّ أهْل الجَنّة يَرَوْنَهُ » . ووافقه على افادة التأكيد جماعةٌ منهم : ابنُ الخبّاز ، بل قال بعضهم : إنّ منعه مكابرةٌ ، فلذا اخترتُه دون التأبيد .

وأغرب عبد الواحد الزّمَلْكانيّ [٥] فقال في كتابه « التّبيان في المعاني والبيان » : إنّ « لن » لنفي ما قرُب ، ولا يمتدّ معنى النفي فيها . قال : وسِرّ ذلك أنّ الألفاظ مُشاكِلَةٌ للمعاني ، « ولا » آخرها ألف ، والألف يكون امتدادُ الصّوت بها ، بخلاف النّون ، ونقل ذلك عنه ابنُ عصفور ، وأبو حيّانٍ ، وردّاه .

والجُمهور على أن الفعل بعد « لن » لا يخرُج عن كونه خبراً كحاله بعد سائر حروف النفي غير لا .

وذهب قوم : إلى أنه قد يخرُج بعد « لن » إلى الدّعاء كحاله بعد لا ، قال الشّاعر في « لا » .

---

(١) سورة الحجّ ٧٣ .

(٢) قال الصبان ٣ : ٢٧٨ : « وأمّا التأبيد في : « لن يخلقوا ذباباً » فلأمر خارجيّ ، لا مِنْ مقتضيات لن » .

(٣) هو عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحيم بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف ... بن عطيّة الغرناطيّ الإمام أبو محمّد الحافظ القاضي .

ألف التفسير العظيم ، توفي سنة ثنتين ، وقيل : إحدى ، وقيل : ست وأربعين وخمسمائة .

(٤) سورة الأعراف ١٤٣ .

(٥) عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف مات ٦٥١ .

١٠٠١ – • ولا زالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ [١] •

وقال في لن :

١٠٠٢ – لن تَزالوا كذلِكُم ثم لا زِلْـ ـت لكم خالِداً خُلودَ الجِبَالِ [٢]

وهذا القول اختاره ابن عصفور : وهو المختار عندي ، لأن عطفَ الدعاءَ في البيت قرينةٌ ظاهرة في أنّ المعطوف عليه دعاءٌ لا خبرٌ .

وتقدُّمُ معمول معمول « لن » عليها جائزٌ ؛ خلاف معمول معمول « أنْ » ، إذ لا مصدريّة فيها ، وقد قالوا : إنّ « لن أضرب » نفي لسأضرب ، فكما جاز : زيداً سأضرب ، جاز زيداً لن أضرِبَ . ومنعه الأخفش الصغير أبو الحسن عليّ بن سليمان البغدادي ، لأنّ النّفي له صدر الكلام فلا يقدَّمُ معمولُ معمولهِ عليه كسائر حروف النّفْي .

ولا يجوز الفصل بين « لن » وبين الفعل في الاختيار ، لأنها محمولةٌ على سيفعل وكذلك لم يَجُزْ لن تفعلَ ولا تضربَ زيداً بنصب « تضرب » ، لأن الواو كالعامل ، فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ « لا » كما لا يقال : لن لا تضرِبَ زيداً ، هذا مذهب البصريين وهشام .

واختار الكسائيّ الفصْلَ بالقسم ، ومعمول الفعل نحو : لن واللهِ أكْرِمَ زيداً ولن زيداً أُكْرِمَ . ووافقه الفرّاء على القَسَم ، وزاد = جواز الفصل بـ « أظنّ » نحو : لن أظن أزورَك بالنّصب ، وبالشّرْط نحو : لن إنْ تزرني أزورَك بالنّصب ، وجوز الإلغاء والجزْم جواباً .

قال أبو حيّان : وأصحاب الفرّاء لا يفرّقون بين لن والفعل اختياراً وهو الصّحيح ، لأنّ « لن » وأخواتها من الحروف النّاصبة للأفعال بمنزلة إنّ وأخواتها من الحروف

(١) سبق ذكره رقم ٣٥٣ .
(٢) سبق ذكره رقم ٣٤٩ .

الناصبة للأسماء ، فكما لا يجوز الفصلُ بين إنّ واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل ، بل الفصلُ بين عوامل الأفعال والأفعال أقبحُ منه بين عوامل الاسماء والأسماء ، لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء .

وحكى اللّحيانيّ [١] الجزْمَ بلن لغةً وأنشد عليه :

١٠٠٣ ـ لنْ يَخِبِ الآن مِنْ رجَـائِكَ مَنْ
حرّك مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَهْ [٢]

[كي]

(ص) : كي [٣] إنْ كانت الموصولةَ ، فالنّصب بها عند الجُمهور ، أو الجارّة فبأنْ مضمرةً .

وجوز الكوفيّة إظهارها . وتتعيّن الأولى بعد اللاّم ، والثانية قبلها ، وترجّح مع إظهار أنْ .

وأنكر الكوفيّة كونها جارة . وقوم كونها ناصبة .

ولا تفيد النّاصبةُ عِلّةً ، ولا تتصرّف ، بل تجرّ باللام .

ويجوز تأخيرُ مَعْمُولِها ، والفصل بلا النّافية ، وما الزائدة ، وبهما لا بغير ذلك . وجوّزه الكسائي بمعمول ، وقَسَم ، وشَرْط ، ولا عمل . وابن مالك وولده : وتعمل . ولا يُقدّم معمولُ منصوبها ، ولا على [٥/٢] المعلول في الأصح .

---

(١) « اللحيانيّ » سقط من ا .

(٢) نسب لأعرابيّ . من شواهد الأشموني ٣ : ٢٧٨ .
وانظر شرح شواهد المغنى ٦٨٨ .

(٣) « ص » ، « كي » سقطا من أ .

وجوّز الكوفيّة والمبرّد النّصْبَ بـ « كما » .

(ش) : الثّالث من نواصب المضارع كَيْ : ومذهب سيبويه والأكثرين : أنها حرف مشترك ، فتارةً تكون حرف جرّ بمعنى اللاّم ، فتُفْهِمُ العِلّة ، وتارة تكون حرفاً تنصب [1] المضارع بعده ... واختلف هؤلاء :

فمذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها ، ومذهب الخليل والأخفش أنّ « أن » مضمرة بعدها . وذهب الكوفيّون : إلى أنها مختصّة بالفعل فلا تكون جارّة في الاسم .

وقيل : إنها مختصّة بالاسم ، فلا تكون ناصبةً للفعل .

واحتجّ من قال : إنها مشتركة بأنه سُمِع من كلام العرب : جئت لكي أتعلّمَ ، وسمع من كلامهم : كَيْمَهْ ، فأمّا : لكي أتعلّمَ فهي ناصبةٌ بنفسها لِدخُول حرف الجرّ عليها ، وليست فيه حرف جرّ لأن حَرْف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ .

وأمّا كَيْمَه فهي حرف جَرٍّ بمعنى اللاّم كأنه قال : لِمَه ؟ وَوَجْهُ [2] الاستدلال من هذا اللّفظ أنه قد تقرّر من لسان العرب أن « ما » الاستفهاميّة إذا دخل عليها حَرْفُ الجرّ حذفت ألفها نحو : بِمَ ، ولِمَ ، وفِيمَ ، وعَمَّ ، فإذا وقف عليها جاز أن تلْحقها هاءُ السكت .

ويدلّ أيضا على أنها جارة دخولها على « ما » المصدرية كقوله :

١٠٠٤ — • يُراد الفتى كَيْما يَضُرُّ ويَنْفَعُ [3] •

---

(١) من قوله : « تنصب المضارع » إلى قوله : « بنفسها » سقط من أ .

(٢) ط فقط : « وبوجه » .

(٣) قائله قيس بن الخطيم ، وصدره :

• إذا أنْت لم تنفعْ فَضُرّ فإنّما • =

فرفع الفعل على معنى : يراد الفتى للضرُّ والنّفع .

وأمّا جِئْت كي أتعلم ، فيحمل عندهم أن تكون الناصبة بنفسها ، إذ قد ثبت أنها تنصب بنفسها ، فتكون بمعنى أن ، واللاّم المقتضية للتّعليل محذوفة كما تحذف في : جئت أن أتعلم . ويحتمل عندهم أن تكون الجارّة ، وتكون أن مضمرة بعدها ، كما أضمرت بعد غيرها من الحروف – على ما سيأتي بيانه –

ويبنى على هذا المذهب فَرْعٌ ، وهو أنه : هل يجوز أن تدخل كي على « لا »[1] أم لا يجوز ؟

والجواب أنّكَ إنْ قَدّرتها الجارّة لم يجز ، لأنّ « كي » كاللاّم ، فلا تدخل عليها إلاّ مع « أنْ » كما في اللاّم نحو : « لِئَلاّ يَعْلَمَ[2] » . وإن قَدّرتها النّاصبة جاز نحو : كَيْلا تُقَدِّمَ .

وهي إذا كانت ناصبة لا يفهم منها السّببية ، لأنها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كَأَنْ[3] . ولا تتصرّف تَصَرُّفَ « أن » ، فلا تقع مبتدأةً ، ولا فاعلةً ، ولا مفعولة ولا مجرورةً بغير اللاّم .

وتتعيّن النّاصبة بعد اللام نحو : جئت لِكَيْ أتعلم ، لِئلاّ يجمع بين حَرْفَيْ جرّ ، ودخول اللاّم على النّاصبة لكونها موصولةً كأنْ[4] ، ولذلك شبّه سيبويه إحداهما بالأخرى .

= ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى ٥٠٧ للنابغة الذبياني . وقيل : للنابغة الجَعْدي . وانظر الخزانة ٣ : ٥٩١ .

(١) ط فقط : « على اللام » تحريف . صوابه في أ ، ب .

(٢) سورة الحديد ٢٩ .

(٣) في النسخ الثلاث : « كان » بإسقاط الهمزة ، تحريف .

(٤) في النسخ الثلاث : « كان » بإسقاط الهمزة ، تحريف .

وتتعيّن الجارّة إذا جاءت قبل اللاّم نحو : جئتُ كَيْ لأقرأ ، فَكَيْ حرف جرٍّ ، واللامُ تأكيدٌ لها وأنْ مضمرة بعدها ، ولا يجوز أن تكون كي ناصبةً للفصل بينها وبين الفعل باللاّم .

ولا يجوز الفصل بين النّاصبة والفعل بالجارّ ولا بغيره .

ولا يجوز أن تكون كي زائدة ، لأنّ « كي » لم يثبت زيادتُها في غير هذا الموضع ، فيحمل هذا عليه .

وهذا التّركيبُ أي مجيء « كَيْ » قبل اللاّم نادرٌ ، ومنه قول الطِّرمّاح :

١٠٠٥ – • كادوا بِنَصْرِ تميمٍ كَيْ لِيُلْحِقَهُمْ [1] •

وإضْمارُ « أنْ » بعد الجارّة على جهة الوجوب ، فلا يجوز إظهارها عند البصريّين إلاّ في ضرورة .

وجوّزه الكوفيّون في السّعة .

قال أبو حيّان : والمحفوظ إظهارها بعد « كَيْ » الموصولة بما كقوله :

١٠٠٦ – • كيما أنْ تَغُرّ وتَخْدَعا [2] •

ولا أحفظ من كلامهم : جئت كَيْ أنْ تكرمني .

ومع إظهار اللاّم [3] نحو : جئت لكيما أنْ تقوم ، يترجّح كونها جارّة مؤكّدة

---

(١) هو للطرمّاح كما ذكر السيوطي في الهمع ، وصاحب الدرر ٢ : • يقول : لم أعثر على قائله وتتمته .

(٢) لجميل بن تعْمر العُذريّ . والشاهد قطعة من بيت تمامه :

• فقالت أكُلّ النّاس أصبحْت مانحاً ... لسانك .... •

ديوانه ١٢٥ ، وأوضح المسالك رقم ٢٩٠ .

(٣) ب ، ط : « ومع إظهار أنْ » تحريف صوابه في أ .

لِلاّم على كونها ناصبة مؤكدة بأنْ ، لأنّ « أنْ » هي التي وَلِيَتْ الفعل ، وهي أمّ الباب ، وما كان أصلاً في بابه لا يجعل تأكيداً لما ليس أصلاً مع ما فيه من الفصل بين النّاصب والفعل ، واللام أصلٌ في باب الجرّ ، فكانت كي توكيداً لها ، ولا يجوز أن تكون كي تأكيداً لـ « أنْ » [1] ، لأنّ التأكيد في غير المصادر لا يتقدم على المؤكّد .

ومن أحكام كي [2] : أنه لا يمتنع تأخيرُ معلولها ، فيجوز أن تقول : كي تُكْرمَني جِئْتُك سواء كانت النّاصبة أو الجارّة ، وذلك أنها في المعنى مفعول من أجله ، وتقدّم المفعول من أجله سائِغٌ .

قال أبو حيّان : وأجمعوا على أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ « لا » النّافية نحو : « كَيْ لا يكونَ دُولَةً » [3] . وبـ « ما » الزّائدة كقوله :

١٠٠٧ – • تُريدين كَيْما تَجْمَعيني وخَالِداً [4] •

وبهما معا كقوله :

١٠٠٨ – أردْتُ لِكَيْما لا ترى لِيَ عِثْرةً
ومَنْ ذَا الذي يُعْطَي الكمالَ فَيَكْمُلُ [5]

---

(١) « لأن » سقطت من أ ، ب .

(٢) « كي » سقطت من أ .

(٣) سورة الحشر ٧ .

(٤) لأبي ذؤيب وعجزه :

• وهل يُجْمَعُ السَّيْفانِ وَيْحَكَ في غِمْدِ •

الخزانة ٣ : ٥٩٧ ، وديوان الهذليين ١ : ١٥٩ ، وقد سقط هذا الشاهد وما بعده إلى قوله : « أردت لكيما » الخ من أ .

(٥) قائله مجهول وفي النسخ الثلاث « ترى لي عشرة وفي الدرر ٢ : ٥ : « لا تراني عشيرتي » .

وأمّا الفصل بغير « ما » ، فلا يجوز عند البصريين ، وهشام ، ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار . وجوّزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه ، وبالقسَم وبالشّرْط ، فيبطُلُ عَمَلُها ، فتقول : أزورُك كي واللهِ تَزورُني ، وأُكْرِمُك [٦/٢] كَيْ غُلامي تُكْرِمُ ، وأزُورك كَيْ إنْ تُكافِيء أكرِمْك .

واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل .

قال أبو حيّان : وهو مذهب ثالِثٌ لم يسبقا إليه .

وتقدّم معمول معمولها ممنوعٌ ، وله ثلاث صور : أحدها : تقدّمه على المعمول فقط نحو : جئت كي النّحوَ أتعلّم . والثانية : على كي فقط نحو : جئت النّحوَ كي أتعلّم . والثّالِثةُ : على المعلول أيضاً نحو : النّحوَ جئْتُ كَيْ أتَعَلّمَ .

وعليه المنع في الأولى لِلْفَصْل ، وفي الثّانية والثّالثة أنّ كَيْ من الموصولات ومعمول الصّلة لا يتقدّم على الموصول .

وإن كانت جارّة فأن مضمرة ، وهي موصولة أيضاً .

وفي الصّورة الثّانية خلافٌ للكسائيّ . قال أبو حيّان : ولا يبعد أن يجزئ في الثّالثة ، لكنه لم يُنْقَلْ .

وأثبت الكوفيّون من حروف النّصْب « كما » بمعنى : « كيما » ، ووافقهم المبرّد ، واستدلّوا بقوله :

١٠٠٩ – وطَرْفك إمّا جئتنا فاصْرفنّهُ كما يَحْسِبُوا أنّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ (١)

---

(١) من قصيدة لابن أبي ربيعة كما في الدرر ٢ : ٥ وفي رواية العينيّ منسوب للبيد العامريّ .
وفي الأشموني ٣ : ٢٨١ : « فاحبسنه » مكان : « فاصرفنّه » .
ورواية الشاهد في ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٢٦ .
إذا جئت فامْنَحْ طرْف عَيْنَيْكَ غَيْرَنَا لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظُر
وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وأنكر ذلك البصريّون ، وتأولوا ما ورد على أنّ الأصل : كيما : حذفت ياؤُه ضرورة أو الكاف الجارّة كفّت بما ، وحذف النّون من الفعل ضرورة .

[إذن]

(ص) : إذن [1] : الجمهور : أنها حرْفٌ بسيطٌ . وقال الخليل من : « إذْ أنْ » . والرّنديّ [2] : « إذا أنْ » . وقوْمٌ : اسمٌ . وأنّها تنصب بنفسها لا بأن المضمرة ، وتليها [3] جملةٌ اسميّة ، وخبر ذي خبر . وإنما تنصِبُ مستقبلاً ولِيهَا مُصدّرةً ، والرفع حينئذ لُغَيّة أنكرها الكوفيّون .

فان وليَتْ عاطفاً قلّ النصب ، أو ذا خبر امتنع . وجوّزه هشام بعد مبتدأ ، والكسائي بعد اسْمَيْ أنْ ، وكان .

ويفصل بقسم حذف جوابه ، ولا النافية .

وجوّزه ابنُ بابَشَاذ بنداء ، ودعاء . وابن عصفور والأبذي بظرف . والكسائيّ وهشام والفرّاء بمعمول ، ثم اختار الرّفع والكسائيّ النّصْب . وجوّز تقدّمه مع العمل ودونه ، والفراء وأبطله ، ولا نصّ للبصريّة .

قال أبو حيّان : ومقتضى قواعدهم المنع .

ومعناها : قال سيبويه الجواب والجزاء ، قال الشّلَوْبين دائماً ، والفارسيّ غالباً ، ولا يحذف معمول ناصب دونه ، ولا لدليل على الأصحّ .

(ش) : اختلف النّحويّون في حقيقة « إذن » ، فذهب الجمهور : إلى أنّها

---

(١) « ص ، إذن » سقطا من أ .

(٢) سبق ذكره ١ : ١٢٦ .

(٣) ط فقط : « وتليهما » بألف التثنية .

حرف بسيط ، وذهب قوم : إلى أنها اسم ظَرْف ، وأصلها : إذْ الظرفية ، لَحِقَها التّنوين عِوَضاً من الجملة المضاف إليها ، ونقلت إلى الجَزائيّة ، فبقي فيها معنى الرّبط والسّبب .

ولهذا قال سيبويه : معناها الجواب والجزاء ، فقال الشّلَوْبين : دائماً في كل موضع . وقال أبو عليّ الفارسيّ : غالباً في أكثر المواضع ، كقولك لمن قال أزورك : إذن أكرمك ، فقد أجَبْتَهُ ، وجعلت إكرامه جزاء زيارته ، أي : إنْ تَزُرْنِي أكْرَمْتُكَ .

قال : وقد تَتَمحّضُ للجواب كقولك : لمن قال أُحِبّك : إذن أُصْدِقُكَ ، إذْ لا مجازاة هنا ، والشّلَوْبين يتكلّف في جعل مثل هذا جزاءً ، أي إنْ كنت قلت : ذلك حقيقة صدقتُكَ .

وذهب الخليل : إلى أنها حرف تركّب مِنْ « إذ » و « أن » وغلب عليها حكم الحرفيّة ، ونقلت حركة الهمزة إلى الذّال ، ثم حذفت والتزم هذا النّقْل ، فكأن المعنى ، إذا قال القائل : أزورك ، فقلت : إذْ أن أكرمك [1] ، قلت حينئذ [2] : زيارتي واقعة . ولا يتكلّم بهذا .

وذهب أبو عَلِيّ عمرُ بن عبد المجيد الرّندي : إلى أنها مركبة من « إذَا » ، « وأنْ » لأنّها تعطي ما تعطي كل واحدة منهما ، فتعطي الرّبط كإذا ، والنّصب كأنْ ، ثم حذفت همزة أن ، ثم ألف إذا لالتقاء الساكنين .

وعلى الأوّل فهي ناصبة للمضارع بنفسها عند الأكثرين ، لأنها تقلبه إلى الاستقبال .

وقال الزّجّاج والفارسيّ : الناصبُ أن مضمرة بعدها ، لا هِيَ ، لأنها غير مختصّة ، إذ تدخل على الجمل الابتدائيّة ، نحو : إذن عَبْدُ اللهِ يأتيك وتليها الأسماء

---

(١) في ب : « أزورك » مكان : « أكرمك » .

(٢) « قلت حينئذ » سقطت من أ .

مبنيّةً على غير الفعل .

ولنصبها المضارع ثلاثةُ شُروط :

أحدها : كونه مستقبلاً ، فلو قيل لك : أُحِبُّك ، فقلت : إذَنْ أظُنُّك صادِقاً رفعت ، لأنه حال ، ومن شأن النّاصب أن يخلص المضارع للاستقبال [١] .

ثانيها : أن يليها فيجب الرّفع في نحو : إذن زيدٌ يُكْرِمُك للفصل . ويغتفر الفصل بالقسم ، وبلا النافية خاصة ، لأن القسم تأكيدٌ لربط إذَنْ . و «لا» لَمْ يعتد [٢] بها فاصِلةً ، في أن ، فكذا في [٧/٢] إذَنْ قال الشاعر :

١٠١٠ – • إذَنْ وَاللهِ نَرْمِيهُمْ بِحَرْبٍ [٣] •

وجوّز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالنّداء والدّعاء نحو : إذن – يا زيدُ – أُحْسِنَ اليك ، وإذن – يَغْفِرُ اللهُ لك – يُدخلكَ الجنّة .

قال أبو حيّان : ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب .

وأجاز ابن عصفور والأبذي الفَصْلَ بالظّرف نحو : إذَنْ – غداً – أكْرِمَك . وأجاز الكسائي وابن هشام والفرّاء = الفصْلَ بمعمول الفعل ، والاختيار عند الكسائيّ حينئذ النصب وعند هشام الرّفع نحو : إذن فيك أرْغَبَ ، وأرغَبُ ، وإذن صاحِبَك أكْرِمُ وأكْرِمَ .

فلو قدّمت معمول الفعل على إذن نحو : زيداً إذَنْ أكْرِمُ .

---

(١) ط فقط : «إلى الاستقبال» .

(٢) ط : «والأكثر تقيّد بها» تحريف صوابه في أ ، ب .

(٣) قيل : إنه لحسان بن ثابت . قال في الدرر ٢ : ٥ : وقد بحثت عنه في ديوان حسان فلم أجده . من شواهد : أوضح المسالك ، رقم ٤٩٧ . وعجزه :

• تشيب الطفل من قبل المشيب •

فذهب الفرّاء : إلى أنه يبطل عملها . وأجاز الكسائي إذ ذاك الرّفع والنصب .

قال أبو حيّان : ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ، ومقتضى اشتراطهم التّصدير في عملها ألاّ تعمل ، والحالة هذه ، لأنها غير مصدّرة [١] . ويحتمل أن يقال : تعمل ، لأنها وإن لم تُصَدّر لفظاً فهي مصدرة في النّية ، لأن النية بالمفعول التأخير .

ثالثها : أن تكون مصدّرةً فلا تنصب متأخّرةً نحو : أُكْرِمُكَ إذَنْ بلا خلاف ، لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه .

وأما المتوسّطة : فإنْ افتقَر ما بعدها إلى ما قبلها افْتِقارَ الشّرْط لجَزائِه نحو : إنْ تَزُرْنِي إذَنْ أُكْرِمْكَ ، أو القسم لجوابه نحو :

١٠١١ – لَئِنْ عاد لي عَبْدُ العَزيز بِمِثْلِها
وأمْكَنَنِي منهـا إذَنْ لا أُقِيلُهـا [٢]

أو الخبر للمخبر عنه نحو : زَيدٌ إذنْ يُكْرِمُكَ ، امتنع النّصب في الصّور كلّها . وفي الأخيرة خلاف ، فأجاز هشام النّصب بَعْد مبتدأ كالمثال . وأجازه الكِسَائِيّ بعد اسم إنَّ نحو :

١٠١٢ – • إني إذَنْ أَهْلِكَ أو أطِيرَا • [٣]

---

(١) ط فقط : « غير مصدّر » بإسقاط تاء التأنيث .

(٢) لكثيّر عزّة . من شواهد سيبويه ١ : ٤١٢ .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

• لا تتركنّي فيهُمُ شطيرا •

الإنصاف ١ : ١٧٧ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٠ ، والخزانة ٣ : ٥٧٤ .
والشطير : الغريب .

وبعد اسم كان نحو : كان عبدُ الله إذَنْ يُكْرِمَك .

ووافق الفرّاء والكسائي في إنّ ، وخالفه في كان ، فأوجب الرّفع .

ونصّ الفراء على تعيّن الرفع بعد ظَنّ نحو : ظننت زيداً إذَنْ يُكْرِمُك .

قال أبو حيّان : وقياس قول الكسائيّ جوازُ النصب أيضاً .

وإن وليت عَاطِفاً قَلّ النصب ، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها ، قال تعالى : « وإذاً لا يَلْبَثُونَ خلافَك إلاّ قَليلاً » (١) . « فإذاً لا يُؤْتُون النّاس نَقِيراً » (٢) . وقرىء شاذا : « لا يَلْبَثُوا » ، ولا « يُؤْتُوا » ، فمن ألْغَى راعي تقدّم حرف العطف ، ومن أعمل راعي كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة .

وإلغاء « إذن » مع اجتماع الشروط لغةٌ لبعض العرب ، حكاها عيسى بن عُمَر ، وتلقّاها البصريّون بالقبول ، ووافقهم ثعلب .

وخالف سائر الكوفيّين ، فلم يُجِزْ أحَدٌ منهم الرّفع بعدها . قال أبو حيّان : ورواية الثقة مقبولةٌ ومن حفظ حُجّةٌ على مَنْ لم يحفظ إلاّ أنها لغة نادرةٌ جِدّاً ، ولذلك أنكرها الكِسائيّ والفرّاء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشّاذ والقليل .

ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها ، وتبقى هي لا اقتصاراً ولا اختصاراً ، فلو قيل : أتريد أن تَخْرُجَ ؟ لم يَجُزْ أن تجيب بقولك : « أريد أن » وتحذف « أخرج » .

وأجازه بعض المغاربة مستدلاً بما وقع في صحيح البخاري « فيذهب كيما فيعودُ ظهرُه طَبَقاً وَاحِداً » (٣) ، يريد : كَيْما يَسْجُدَ ، قال : وهذا كقولهم : جئت ولمّا ، قال أبو حيان : وليس مثله ، لأن حذْفَ الفعل بعد لمّا للدليل جائزٌ منقولٌ في فصيح الكلام ، ولم ينقل من نحو هذا شيء مِنْ (٤) كلام العرب .

---

(١) سورة الإسراء ٧٦ . (٢) سورة النساء ٥٣ .

(٣) انظر البخاري : « باب التفسير » .

(٤) ب ، ط : « في » مكان : « مِنْ » .

[لامُ الجُحُود]

(ص) : مسألة : تنصب « أن » مضمرة لزوماً بعد لام الجحود المؤكّدة وليست لام كي على الصحيح . وهي المسبوقة بكون ماضٍ لفظاً أو معنى ، منفيّ بما أو لَمْ ، قيل : أو أخوات كان . قيل : أو ظَنّ قيل : أو كُلّ فعل .

وحذف الخبر معها حَتْمٌ غالباً .

وزعم الكوفيّة النّصْب بها ، فمدخولها الخبَرُ ، وهي زائدةٌ للتأكيد ، وثعلب بقيامها مقام « أن » ، والفهريّ لا يرفع مدخولها ضمير السببي .

وجوّز قوم إظهار « أن » مع حذفها . وقومٌ دونه ، ولا تلي مفرداً .

(ش) : « أنْ » أمّ الباب ، فلهذا تنصِبُ ظاهرةً ومضمرةً ، ولها إذا أضمرت حالان : حال وجوب ، وحال جواز .

فالأوّل : بعد نوعين من الحروف : أحدهما : ما هو حرف جرٍّ ، والآخر : ما هو حرف عطف ، فالأول حرفان : أحدُهما اللاّم التي يسميها النحويّون لام الجحود .

ومذهب البصريّين : أنّ النصب بعدها بأن مضمرةً . وذهب الكوفيّون : إلى أن الناصب هو لام الجحود نفسها . وذهب ثعلب : إلى أنّ اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن .

وعلى الأول : لا [1] يجوز إظهار أن ، لأن إيجابَهُ : كان زيد سيقوم فجعلت اللاّم في مقابلة السّين ، فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السّين [٨/٢] فكذلك كَرِهُوا أن يجمعوا بين اللام وأنْ في اللفظ .

---

(١) في أ : « الأول لا » سقطت من أ .

وأجاز بعض الكوفيّين إظهارها بفتح اللام تأكيداً كما جاز ذلك في « كي » نحو : ما كان زيدٌ لأن يَقُومَ [١] . قال أبو حيّان : ويحتاج إلى سماع من العرب .

وأجاز بعض النّحاة حذْفَ اللاّم ، وإظْهار « أنْ » نحو : « وما كان هَذا الْقُرآنُ أنْ يُفْتَرَى [٢] » أي لِيُفْتَرَى . وأوّلَهُ المانِعُون بأنّ « أن » وما بعدها في تأويل المصدر ، والقرآن أيضاً مصدرٌ ، فأخبر بمصْدرٍ عن مصدر .

ولام الجحود عند البصريّين تُسمّى مؤكّدة لصِحّة الكلام بدونها ، إذ يقال في : ما كان زيد ليفعل : ما كان زيد يفعل ، لا لأنها زائدةٌ ، إذْ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجْهٌ صحيحٌ .

قال أبو حيّان : ومن أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء مِن أنّ اللاّم في نحو قوله : « وما كان اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ [٣] » هي لام كي . وهذا نظير مَنْ سمّى اللام في ما جئتك لِتُكْرِمَني لامَ الجُحُود بل قول هذا أشبه ، لأن اللام جاءت بعد جَحْدٍ لغةً ، وإن كان ليس الجحدَ المصطلح عليه في لام الجحود ، وأمّا أنْ تُسمّى هذه لام كي فسهوٌ [٤] مِنْ قائله .

وإنما تقع [٥] لام الجحود بعد كَوْن منفيٍّ بما أو لَمْ دون إنْ ، ولما هو ماضٍ لفظاً [٦] نحو : « ما كَانَ اللهُ لِيُعذِّبَهُمْ [٧] » أو معنى نحو : لم يكُن زيدٌ لِيَقُومَ .

---

(١) أ ، ب : « ما فاز إلاّ أن يقوم » وهو تحريف .
(٢) سورة يونس ٣٧ .
(٣) سورة الأنفال ٣٣ .
(٤) أ : « فهو وهم من قائله » .
(٥) أ : « وإنما تقعد » تحريف .
(٦) في أ : « بعد كون ماض لفظاً فنصّ بما أو لم دون ولا نحو » الخ ، ب : « بعد كون ماض لفظاً نحو » الخ . صوابه في ط .
(٧) سورة الأنفال ٣٣ .

ومذهب البصريين : أنّ خبر كان حينئذ محذوف ، وأن هذه اللام متعلّقة بذلك الخبر المحذوف ، وأنّ الفِعْل [١] ليس بخبر ، بل المصدر المنسبك من أن المضمرة ، والفعل المنصوب بها في موضع جَرّ والتقدير : ما كان اللهُ مُرِيداً [٢] لكذا . والدليل على هذا التقدير : أنه قد جاء مصرّحاً به في بعض كلام العرب . قال :

١٠١٣ - • سَمَوْتَ ولَمْ تَكُنْ أهْلاً لِتَسْمُو [٣] •

فصرّح بالخبر الذي هو أهلاً مع وجود اللاّم والفعل بعدها .

ومذهب الكوفيّين : أن الفعل في موضع نصب على أنه الخبر واللام زائدةٌ للتأكيد .

وذهب بعض النحويين : إلى أنّ لام الجحود تكون في أخوات كان قياساً عليها نحو : ما أصبح زيدٌ ليضرب عمراً ، ولم يُصْبِحْ زيدٌ ليضرب عمراً .

وزعم بعضهم : أنها تكون في ظننت وأخواتها نحو : ما ظننت زيداً ليضرب عمراً ، ولم أظن زيداً ليضربَ عَمْراً [٤] . قال أبو حيّان : وهذا كلّه تركيبٌ لم يسمع فوجب منعه .

وذهب بعضهم : إلى أنها تدخل في كل فعل منفيّ تقدّمهُ فِعْلٌ نحو : ما جئتُ لِتُكْرِمَني .

قال أبو حيّان : وهذا فاسدٌ ، لأن هذه لام كي ، والفَرْقُ بينهما من وجوه كثيرة — ستأتي .

---

(١) ط : « العمل » مكان : « الفعل » تحريف .

(٢) أ : « ما كان الله يمديد لذلك » تحريف .

(٣) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر . وعجزه :

• ولكن المضيعّ قد يصابُ •

وذكر في التصريح غير منسوب ٢٣٥ .

(٤) « ولم أظن زيداً ليضرب عمراً » سقط من أ .

[حتّى]

(ص) : وبعد حتّى الجارّة ، وزعمها الفرّاء غيرها ، والنّصب بها ، والكسائيّ بها ، والجرّ بإلى مضمرة جوازاً ، وقوم : ناصبة جارّة بنفسها تشبيهاً بأنْ ، وإلى ، وعليها يجوز إظهار « أن »[1] وعلى الأصحّ قد يظهر مع معطوف منصوبها .

ومعناها : كي ، أو إلى ، قال الخضراوي وابن مالك : أو إلاّ .

وإنما تنصب مستقبلاً وجوباً[2] إن كان حقيقةً ، وإلاّ فجوازاً ، وترفع الحال أو المؤول كذلك بأن يكون مسبّباً عما قبلها ، فضلة صالحاً لحلول الفاء محلّها .

والأصح تعيّن النّصب مع فعل غير موجب ، وقلّما لا « كثُر ما » و « طالّما » . وربّما جوزه الكسائي لرفع مستقبل غير سبب ، ونصب حال مُسَبَّب .

والنّصب بها مطلقاً لغة ، ولا تفصل ، وجوّزه الأخفش وابن السّرّاج بظرْف وشرط ماض .

وهشام بقسم ، ومفعول ، وجرّ . والأخفش وابن مالك تعليقها .

(ش) : الحرف الثاني . حتّى ، وكونها الجارّة ، والنّصب بعدها بـ « أنْ » لازمة الإضمار وجوباً هو مذهب البصريّين ، واستدلّوا بثبوت كونها جارّة للاسم بدليل حذفُ « ما » الاستفهامية بعدها نحو :

١٠١٤ – • فحتّامَ حتّامَ العناءُ المُطَوَّلُ[3] •

---

(١) « أن » سقطت من أ .

(٢) ط : « وجواباً » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٣) للكُمَيْت بن زيد . وصدره :

• فتِلْكَ ولاةُ السُّوء قد طال مُكْثُهُمُ •

انظر حاشية الأمير على المغني ٢ : ٣ .

ولم ينسبه صاحب الدرر ٢ : ٦ .

وإذا ثبت ذلك انتفى كونُها ناصبةً للفعل ، لما تقرّر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ، لأن ذلك ينفي الاختصاص .

واختلف الكوفيّون ، فذهب الفراء : إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارّة ، وعنده أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى . وذهب الكسائي : إلى أنها ناصبة بنفسها أيضاً ، وأنها جارّة باضمار إلى ، وهذا عكس مذهب البصريين . ثم إنه جوز إظهار « إلى » بعدها ، فقال : الجرّ بعد حتى يكون بإلى مُظْهرةً ، ومُضْمرةً . وذهب بعضُ الكُوفيّين : إلى أنها ناصبةٌ بنفسها كـ « أنْ » ، أو جارّة بنفسها أيضا تشبيهاً بإلى . ومع قول الكوفيّين : إنها ناصبة بنفسها أجازوا إظهار أنْ بعدها ، قالوا : لو قلت لأسيرَنّ حتى أن أُصْبِحَ القادسيّةَ جاز ، وكان النصب بحتى وأن توكيدٌ ، كما [٩/٢] أجازوا ذلك في لام الجحود . وعلى قول البصريين لا تَظْهَرُ .

وقد تظهر في المعطوف على منصوبها ، لأن الثّواني تحتمل ما لا تحتمله الأوائل كقوله :

١٠١٥ ــ حتّى يكونَ عزيزاً من نفوسهم أو أن يبينَ جميعاً وهو مُخْتارُ [١]

وفيه دليل لقولهم : إن « أنْ » مضمرة بعدها .

وحتّى هذه هي المرادفة [٢] لكي الجارّة أو إلى بخلاف الابتدائيّة التي لا ترادف واحداً منهما .

فالمرادفة لـ « كي » نحو : أسلمت حتى أدخل الجنة فهي هنا حرف تعليل ، والمرادفة لإلى نحو : « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْه عاكِفينَ حتّى يَرْجِعَ إلينا مُوسى [٣] » ، فهي

(١) ليزيد بن حمار من أبيات أربعة قالها يوم ذي قار ، انظر شرح شواهد المغني ٩٦٥ .
وفي ط : « حتى تكون » « أو أن تبين » بالتاء تحريف صوابه من أ ، ب ، والدرر .

(٢) أ : « الواقعة لكي الجارّة » تحريف . (٣) ط ٩١ .

هنا حرف غاية . قال أبو حيّان : والذي ذكره معظم النحويين في معنى حتّى هذه أنها تكون للتّعليل أو الغاية فهي تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين .

وزاد ابن مالك : أن تكون مرادفة لـ « إلاّ أنْ »[١] فتكون للاستثناء ، وأنشد عليه :

١٠١٦ – ليس العطاءُ من الفُضُول سماحةً
حتّى تَجُودَ . وما لَدَيْكَ قَليلُ[٢]

قال أبو حيّان[٣] : وقد أغنانا ابنُه عن الرّدّ عليه في ذلك ، وقال : إنه يصح فيه تقدير : « إلى أنْ » ، وإذا احتمل أن تكون حتّى فيه للغاية فلا دليل في البيت على أنّ حتّى بمعنى إلاّ أنْ .

وقال ابن هشام الخضراوي في حديث : « كلّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَة حتّى يكون أبواه يُهَوِّدانِه أو يُنَصِّرانِه » : عندي أنه يجوز أن يكون : « على الفطرة » حالاً من الضّمير ، و « يولد » في موضع خبر ، وحتّى بمعنى « إلا أن » المنقطعة ، كأنه قال : إلاّ أن يكون أبواه ، والمعنى : لكن أبواه يهوّدانه أو يُنَصِّرانِه[٤] .

قال : وقد ذكر النحويّون هذا المعنى في أقسام « حتّى » ومنه قوله :

١٠١٧ – واللهِ لا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلا حتّى أُبِيرَ مالِكاً وكَاهِلاَ[٥]

---

(١) أ « مرادفة لإلا » بسقوط « أن » .
(٢) للمقنع الكندي . من شواهد : الأشموني ٣ : ٢٩٧ .
(٣) « أبو حيان » سقطت من أ ، ب .
(٤) في رأي الخضراوي : أن زمن الميلاد لا يتطاول ، فتكون حتّى فيه للغاية ، ولا كونه يولد على الفطرة علّته اليهوديّة والنصرانيّة ، فتكون حتّى فيه للتعليل . وفي رأي ابن هشام : أن تخريجه على أنّ فيه حذفاً ، أي يولد على الفطرة ، ويستمرّ على ذلك حتّى يكون الخ ... انظر المغني ١ : ١١٢ .
(٥) لامرئ القيس .
من شواهد الأشموني ٣ : ٢٩٨ .

المعنى : إلاّ أنْ أُبيرَ ، وهو منقطعٌ بمعنى : لكن أبير . انتهى .

وإنما ينصب المضارع بعدَ حتّى إذا كان مستقبِلاً نحو : لأسيرَنّ حتى أُصْبِحَ القادسيّة ، أو ماضياً في حُكْم المستقبل نحو : سِرْت حتى أدْخُل المدينة ، فهذا مؤول بالمستقبل ، نظراً إلى أنه غاية لما قبل حتّى ، فهو مستقبل بالإضافة إليه .

فإن كان حالاً أو مؤولاً به رفع ، وذلك بأن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، ولا يكونان مُتّصلي الوقوع فيما مضى ، بل ما قبل حتّى وقع ومضى ، وما بعدها في حال الوقوع ، وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتّى نحو قولهم : مَرَض فلانٌ حتى لا يرجونه ، أي فهو الآن لا يُرْجَى ، وضرب أمس حتى لا يستطيع أن يتحرّك اليوم .

والمُؤوّل بالحال أن يكون ما بعد حتّى لم يَقَعْ ، لكنّك متمكّنٌ من إيقاعه في الحال نحو : سرت حتى أدخلُ المدينة ، أي فأنا الآن متمكّنٌ من دخول المدينة لا أمنع من ذلك .

وشرط الرّفع أيضاً : أنْ يكون ما بعدها فضلةً ، فلو كان واقعاً موقع خبر المبتدأ ، أو خبر كان أو نحوهما وجب نصبُه نحو : كان سيري حتى أدْخُلَها ، لأنه لو رفع لكانت [1] حتى حرف ابتداء ، فيبقى المُخْبَرُ عنه بلا خبَر .

وأجاز الكسائيّ : رفع المستقبل إذا كان غيرُ مُسَبَّب عما قبل نحو : سرت حتّى تطلعُ الشّمس ونصب الحال إذا كان مُسَبّباً عمّا قبل ، وجوّزه في قول حسان :

١٠١٨ – • يُغْشَوْنَ حتّى ما تَهِرُّ كِلابُهُم [2] •

---

(١) من قوله : « لكانت حتّى » إلى قوله : « حتى تطلع الشمس » سقط من أ .

(٢) لحسّان بن ثابت . ديوانه ١٨٣ وعجزه :

• لا يسألون عن السّواد المُقْبِل •

وَرُدّ بعدم السماع ، وبمخالفته للقياس بأن النّواصب من مخلصات المضارع للاستقبال .

ويتعيّن النّصْبُ عند سيبويه والأكثرين بعد فعل غير مُوجَب ، وهو المنفيّ ، وما فيه الاستفهام، وقلّما نحو: ما سرت حتى أدخُلَ المدينةَ، وقلما سرت حتى أدخُلَها إذا أردت بقلّما النفي المحْض وأسرْت حتى تدخُلَ المدينة ؟ . وإنّما لم يجز الرّفع لأنه على معنى السّببيّة للأول في الثّاني ، والأوّل منفيّ لم يقع ، فلا يكون نفْيُ السبب مُوجِباً لوجود مُسَبَّبِه (١) .

وخالف الأخفش فجوّز الرفع على أن أصل الكلام موجب وهو : سرت حتى أدخلُ المدينة ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره فَنَفَتْ أن يكون سيرٌ كان عند دخول : فكأنّك قلت : ما وقع السّير الذي كان سبباً لدخول المدينة .

واتّفقوا على أن الرّفع في ذلك غير مسموح ، وإنما أجازه الأخفش ومَنْ تَبِعهُ قياساً .

ولو أريد بقلّما التّقليل ، لا النفي فكذلك عند سيبويه ، وجوز أبو عليّ والرّمانيّ وجماعةُ الرّفع بعدها .

وذهب طائفةٌ من القدماء : إلى امتناع الرفع أيضاً بعد : « كثُر ما » ، و « طالمَا » ، و « ربّما » نحو : كثُر [١٠/٢] ما سِرْت حتى أدخُلَها ، وطالما سرت حتى أدخُلَها ، وربّما سرت حتى أدخُلَها إلحاقاً لها بقلّما إلاّ أن السير لما كان مجهول العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب .

---

(١) وعبارة ابن يعيش ٧ : ٣٢ توضّح هذا المعنى فقد قال : « وأمّا قولهم : « أسرت حتى تدخلها »؟ فلا يجوز فيه إلاّ النصب ، لأن الرّفع بعد حتى يوجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، وموجباً له ، فلا بدّ أن يكون واجباً ، وأنت إذا استفهمت كنت غير موجب ، فلا يصلح أن يكون سبباً فبطل الرّفع وتعيّن النصب » .

وعارضهُ سيبويهِ بقولهم : مررْتُ غَيْرَ مرّةٍ حتى أدخُلُها ، لأنهم كانوا يجيزون الرفع في هذه المسألة ، وفيه : « غير مرة » الذي من أجله صار السّير عندهم ليس معلوماً .

وحكى الجَرْميّ في « الفرْخ » : أنّ من العرب مَنْ ينصِبُ بحتّى في كل شيء ، قال أبو حيّان : وهي لغة شاذّة .

ومن أحكام حتّى أنها لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء . وجوّز الأخفش وابن السّرّاج فصلها بالظرف نحو : اقْعُد حتّى عندك يَجْتمِعَ النّاس ، وبشرط ماض : نحو : أصْحَبُك حتّى — إنْ قدّر اللهُ — أتعلّم العِلْمَ .

وجوّزه هشام بالقسم ، والمفعول ، والجار والمجرور نَحْوَ [1] ... واصْبِرْ حتّى إليك تَجْتَمِع النّاس . وأجاز الأخفش وابن مالك تعليقها قَبْل الشّرْط المذكور [2] جوابه نحوَ : أصْحَبُك حتّى إنْ تُحْسِنْ إليّ أُحْسِنْ إليْك .

قال أبو حيّان : ويعني بالتعليق هذا إبطال العمل ، قال : وذلك كما أجاز الكسائي ومن أخذ بمذهبه ذلك في « كي » نحو : جئتُ كي إن تكافئني أُكافِئْكَ ، فيردّ على الأخفش في « حتى » بما رُدّ به على الكسائيّ في « كَيْ » . انتهى .

[أو]

(ص) : وبعد « أو » بمعنى : « إلى أنْ » ، « أو إلاّ أن » ، وقيل : النّصب بها ، وقيل : بالخلاف ، ولا يفصل خلافاً للأخفش .

(ش) : النوع الثاني : مِمّا يُضْمَر بعده « أن » حرف العطف ، وهو ثلاثة :

---

(١) بعد قوله : « نحو » بياض بالنسخ الثلاث إلى قوله : « واصبر حتى إليك تجتمع الناس » . وهذا المثال خاصّ بالفصل بين حتّى والفعل بالجار والمجرور وهو « إليك » .

(٢) ب : « الآخذ » مكان : « المذكور » ، لهذا « الأخذ » والمختار عبارة ؟

أحدها : « أو » إذا وقعت موقع : « إلى أن » ، أو : « إلاّ أن » نحو : لألزمنّك أو تقضيَني حقّي [١] . وقوله :

١٠١٩ – • لأستسهلنّ الصعب أوْ أدرِكَ المُنَى [٢] •

أي : إلى أن تقضيَني حقّي ، وإلاّ أن أدرِكَ ، فإن لم يقع موقعهما لم يلزم الإضمار نحو :

١٠٢٠ – ولولا رجالٌ مِنْ رِزامٍ أعِزّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أو أسُوءك عَلْقَمَا [٣]

وما ذكر من أنّ النصب بعد « أو » بإضمار أن هو مذهب البصريّين ولذلك لا يتقدّم معمول الفعل عليها ، ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف .

وذهب الفرّاء وقومٌ من الكوفيّين : إلى أنّ الفعل انتصب بالخلاف ، أي مخالفة الثّاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه .

وذهب الكِسائيّ وأصحابُه والجَرْمي إلى أن الفعل انتصب بأو نفسها [٤] .

وذهب بعض النّحويين : إلى أنّ النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه ، لأنه وقع

---

(١) ط : « أو تقتضيني » .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• فما انقادت الآمالُ إلاّ لصابر •

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٩٥ .

(٣) للحصين بن الحمام المري .

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٢٩ ، والأشموني ٣ : ٢٩٦ .

(٤) في ط فقط : ذكرت عبارة : « وذهب الكسائي وأصحابها ، الخ بعد قوله : « لأنها حرف عطف » ثم كرّرها بعد ذلك في هذا الموضع . وقد وقع فيها تحريف وهو : « أصحابها » « والجر » بدل : « أصحابه » « والجَرْمي » وفي أ ، ب كتبت العبارة بعد قوله : « ولا معطوفاً عليه » .

موقع : « إلى أن » ، أو « إلاّ أن » فانتصب كنصبه . قال أبو حيّان : وهذا ضعيفٌ جدّاً .

ونقل ابن مالك عن الأخفش : أنه جوّز الفصل بين أو والفعل بالشّرط نحو : لألزمنك أو – إنْ شاء الله – تَقْضِيَنِي حَقِّي .

• • •

[فاء السّبَب]

(ص) : وبعد فاء السبب جواباً لأمر خِلافاً لشذوذ ، لا اسْمَ فِعْل . وثالثها : إن اشْتُقّ ، أو لنهي أو دُعاء بفعل أصيل .

قال الكسائي : أو بخبر أو لاستفهام مطلقاً . وقيل : إن لم يكن عن المسند إليه . وقيل : إن لم يتضمّن وقوع الفعل .

فان أخبر عن تاليه بغير مُشْتَقّ فالرّفع ، أو سبقه ظرفٌ جاز . أو قد يحذف السبب بعده . وقيل : يختص بالإثبات أو للنّفي مطلقاً .

ومنه « قلّما » و « قد » فيما حكى ، أو عَرَض ، أو تحْضِيض ، أو تَمَنٍّ .

قال الكوفيّة وابن مالك : أو رَجاءٌ ، أو غير ، أو كأنّ عارية من تشبيه ، وجوّزوا سبق ذا الجواب سببه ، وتأخير معموله ، والجمهور : لا ، ولا ينصب بعد جملة اسمية . وثالثها ينصب بشرط وصف ، أو ظرف مَحَلّ الفعل .

(ش) : الثاني : الفاء ، إذا كانت متضمّنة معنى التسبيب وكانت هي ومدخولها جواباً لأحد أمور . أحدها : الأمر ، نحو : اضْرِبْ زيداً فيستقيم . قال أبو حيّان : ولا نعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلاّ ما نقل عن العلاء ابن سيّابة ، قالوا – وهو معلم الفرّاء – : أنه كان لا يجيز ذلك وهو محجوجٌ بثبوته عن العرب . وأنشد سيبويه لأبي النّجْم :

١٠٢١ – يا ناقُ سيري عَنَقاً فَسيحـاً إلى سُلَيْمـان فَنَسْتَريحَـا [١]

إلا أن يتأوله ابن سيّابة على أنه من النّصب في الشعر ، فيكون مثل قوله :

١٠٢٢ – سأترك مَنْزِلي لبني تَمـيمٍ وألحقُ بالحجاز فَأَسْتَرِيحَا [٢] [١١/٢]

قال : ولا يبعد هذا التأويل ، ولمنعه وجْهٌ من القياس وهو إجراء الأمر مجرى الواجب [٣] ، فكما لا يجوز ذلك في الواجب كذلك لا يجوز في الأمر .

ومن اجراء الأمر مجرى الواجب باب الاستثناء ، فإنه لا يجوز فيه البدل ، كما لا يجوز في الواجب ، وذلك بخلاف النّفي ، والنّهْي ، فإنه يجوز فيهما ذلك ، وإلى هذا أشرت بقولي : خلافاً لشذوذ .

وصورة المسألة أن يكون الأمر بصريح الفعل . فإن دلّ عليه بخبر أو اسم فعل لم يجُزْ النّصب على الصّحيح ، لأنه غير مسموع .

وجوّزه الكسائي قياساً نحو : حسبك الحديث فينامَ النّاس وصَهْ فأحدِّثَك . وفصّل ابن جنّي وابن عصفور فأجازا النصب بعد اسم فعل الأمر ، إذا كان مُشتَقّاً كنزَالِ من النّزول ودَراك من الإدراك .

وردّه بدرُ الدين بن مالك بأنه ليس في كونه مشتقّاً ما يسوّغ تأوّله بالمصدر ، فإن المُصَحِّحَ للنصب في نحو : نزال فأنزلَ هو صحة تأول فعل الأمر بالمصدر من قِبَل أنّ فِعْل الأمر يَصِحُّ أن يقع في صلة أنْ بمصدر لها كما في نحو : أَوْعَزْتُ [٤]

---

(١) لأبي النّجْم العِجْليّ .
من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٢ .

(٢) للمغيرة بن حنين التميميّ الحنظليّ .
من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٣ ، والأشموني ٣ : ٣٠٥ .

(٣) من قوله : « فكما لا يجوز ذلك » إلى قوله : « إجراء الأمر » سقط من أ .

(٤) ط : « دعوت إليه » .

إليه بأن أفعل ، ولا يصحّ ذلك في اسم الفعل المشتقّ من المصدر كما لا يصح في غير المشتقّ ، فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب .

قال أبو حيّان : والصواب : أنّ ذلك لا يجوز ، لأنه غير مسموع من كلام العرب .

الثاني : النّهي : نحو : « لا تَفْتَرُوا على اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ » [١] . « لا تَطْغَوْا فيه فَيَحِلّ » [٢] .

الثالث : الدّعاء بفعل أصيل في ذلك نحو : « ربّنا اطْمِسْ على أمْوالِهِم ، واشْدُدْ على قُلُوبِهِم ، فلا يُؤْمِنُوا » [٣] .

١٠٢٣ – ربِّ وَفِّقْنِي فلا أعْدِلَ عَنْ سَنَنَ السّاعِينَ في خَيْرِ سَنَنْ [٤]

واحترز « بفعل » من الدّعاء بالاسم نحو : سَقْياً لكَ ورَعْياً .

و « بأصيل » من الدّعاء المدلول عليه بلفظ الخبر نحو : رَحِمَهُ اللهُ زيداً فيدخلُه الجنّة . وأجاز الكسائي نَصْبَهُ .

الرّابع : الاستفهام سواء كان بحرْف نحو : « فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ فَيَشْفَعُوا لَنا »[٥]، أو باسم نحو : مَنْ يَدْعُوني فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ متى تسيرُ فأرافِقَكَ ؟ كيف تكونُ فأصْحَبَكَ ؟ أين بَيْتُك فأزورَك ؟ قال أبو حيّان : وزعم بعض النحويين : أن الاستفهام إذا كان عن المُقْرض لا عن القَرْض ، فلا يصحّ النصب بعد الفاء على الجواب ، ومنع النصب في نحو : أزيدٌ يُقْرِضُني فأسألهُ ، وقال :

---

(١) سورة طه ٦١ .
(٢) سورة طه ٨١ .
(٣) سورة يونس ٨٨ .
(٤) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٢ .
(٥) سورة الأعراف ٥٣ .

لا يصحّ هذا الجواب .

قال : وهو محجوج بقراءة : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ [١] له » بالنّصب . ووَجْهُ الدّلالة من الآية أنّ الفعل وقعَ صلةً فليس مستفهماً عنه ، ولا هو خبرٌ عن مستفهم عنه ، بل هو صلةٌ للخبر ، وإذا جاز النصب بعد : « مَنْ ذا الّذي يُقْرِضُ » لكونه في معنى : « مَنْ يُقْرِضُ » ، فجوازه بعد « مَنْ يُقْرِضُ » و « أزيدٌ يُقْرِضُ فأسْأَلَهُ » أحرى وأوْلى [٢] .

وقيّد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمّن وقوع الفعل ، فإن تضمّنه لم يَجُز النصب نحو : لِمَ ضَرَبْتَ زيداً فَيُجَازِيَكَ ، لأن الضّرْب قد وقع .

قال أبو حيّان : وهذا الشّرط لم أر أحداً يشترطه . وقال بدر الدين بن مالك : إن أباه اقتدى في هذه المسألة بما ذكره أبو علي في (الإغفال) [٣] ردّاً على الزجّاج حيث قال في قوله تعالى « لِمَ تَلْبِسُونَ الحَقّ بالباطل وتَكْتُمونَ الحَقّ » [٤] لو قال : « وتَكْتُموا الحق » لجاز على معنى : لم تَجْمَعون بين ذَا وذَا ؟ ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب . انتهى . قال أبو حيّان : وردّ أبي عليٌّ على الزّجاج في هذا غير متوجّه .

وإذا تقدّم اسم غير اسم استفهام ، وأخبر عنه بغير مشتقّ نحو : هل أخوك زيدٌ فأكْرِمُه فالرّفع ولا ينصب ، فإذا [٥] تقدّمه ظرف أو مجرور نحو : أفي الدّار زيد فتكرمَهُ جاز النصب ، لأن المجرور ناب مناب الفعل .

---

(١) سورة البقرة ٢٤٥ ، وفي ط : «فيضاعف له » تحريف وانظر في توجيه القراءتين التبيان ١ : ١٠٢

(٢) أ فقط : « أحْرى وأدَلّ » .

(٣) انظر التعريف بهذا الكتاب ونسخه المخطوطة في كتابي : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية » ٢٥٦ .

(٤) سورة آل عمران ٧١ .

(٥) ط : « فإن » .

وقد يُحذف السّبب بعد الاستفهام ، لدلالة الجواب عليه ، وفَهْم الكلام ، نحو : متى فأسيرَ معك أي متى تسير ؟ جزم به ابن مالك في « التّسهيل » ونقلَه أبو حيّان عن الكوفيين ، ثم قال : وينبغي أن يكون في استفهام الاستثبات بأن يقول القائل : أسير ، فتقول له : متى ؟ فإنك لو اقتصرت على قولك : « متى » جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام ، فإنه لا يجوز ، وإذا كان كذلك كان الفعل مدلولاً عليه بسابق الكلام ، فكأنه ملفوظ به ، فيجوز بهذا المعنى .

الخامس : النّفي سواء كان مَحْضاً نحو : « لا يُقْضَى عَلَيْهم فَيَمُوتُوا »[1] أم مؤولاً بأن دخلت عليه أداة الاستفهام التّقريري نحو : ألَمْ تأتِنا فتحدّثَنا .

ويجوز في هذا القسم أعني المؤول الجزم ، والرّفع أيضاً كقوله :

١٠٢٤ - • ألَمْ تَسْأل الرَّبْع القَواءَ فَيَنْطِقُ[2] •

ومن المؤول ما نقض بإلاّ نحو : ما تأتينا [١٢/٢] فتحدّثنا إلاّ بخير .

قال أبو حيّان : والتّقْليل المراد به النفي كالنّفي في نَصْب جوابه نحو : قلّما تأتينا[3] فتحدّثَنا ، كما كان كذلك في مسألة « حتى » نحو : قلّما سرت حتى أدْخُلَها .

وذكر ابنُ سيدةَ ، وابنُ مالك : أنّه ربما نفي بقد ، فنصب الجواب بعدها .

وحَكى بعض الفصحاء : « قد كنت في خير فتعرفَهُ » بالنصب ، ويريد : ما كنت في خير فتعرفه .

---

(١) سورة فاطر ٣٦ .

(٢) لجميل بن مَعْمر العُذريّ . ديوانه ١٤٤ ، وعجزه :

• وهلْ تُخْبِرنْك اليوم بيْداءُ سَمْلَقُ •

سيبويه ١ : ٤٢٢ ، والخزانة ٣ : ٦٠١ .

(٣) ط : « تأتنا » بالجزم تحريف .

السّادس : العَرض : سمع : ألاَ تَقعُ الماء فتسْبَحَ ، أي في الماء فحذف الحرف ، وعدّى الفعل ، وقال الشاعر :

١٠٢٥ – يا ابْنَ الكِرام ألا تَدْنُوَ فتُبْصِرَ ما
قَدْ حَدَّثُوك فما راءٍ كَمَنْ سَمِعَا (١)

السّابع : التحضيض : سمع : هلاّ أمرْتَ فتُطاعَ . وقال الشاعر :

١٠٢٦ – لولا تَعُوجِينَ يا سَلْمى على دَنَفٍ
فتُخْمِدِي نارَ وَجْدٍ كاد يُفْنِيه (٢)

قال أبو حيّان : والعرْض والتّحضيض متقاربان ، والجامع بينهما التّنْبيه على الفِعْل ، إلاّ أنّ التحضيض فيه زيادة تأكيد ، وحثّ على الفِعْل ، فكل تحضيض عَرْضٌ ، لأنك إذا حضضته على فعل فقد عَرَضْتَهُ عليه ، ولذلك يقال في « هلاّ » (٣) عرْض إذ لا يخلو منه ، وألاَ مخفّفة لمجرّد العَرْض .

الثّامن : التمنّي : نحو : « يا لَيْتَني كُنْتُ مَعَهُمْ فَأفُوزَ » (٤) .

واختلف النّحاة في الرّجاء ، هل له جواب ، فينتصب الفعل بعد الفاء جواباً له ؟ فذهب البصريّون : إلى أنّ التّرجّي في حُكْم الواجب ، وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له . وذهب الكوفيّون إلى جواز ذلك ، قال ابن مالك : وهو الصّحيح لِثُبوتِه في النّثْر والنّظْم . قال تعالى : « وما يُدْريكَ لَعلّهُ يَزَّكّى ، أوْ يذّكّرُ فتَنْفَعَهُ الذّكْرَى (٥) » وقال : « لَعَلّي أبْلُغ الأسْبابَ أسْبابَ السّمواتِ

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٢ .
(٢) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٣ .
(٣) ب فقط : « هذا » مكان : « هلاّ » .
(٤) سورة النساء ٧٣ . وفي ط فقط : « ليتني » بدون « يا » .
(٥) سورة عبس ٣ ، ٤ .

فَأَطَّلِعَ »[1] في قراءة من نصب فيهما .

وقال أبو حيّان : يمكن تأويل الآيتين بأن النّصب فيهما من العطف على التّوهّم[2] لأن خبر لعل كثر في لسان العرب دخول أنْ عليه .

وفي شرح كتاب سيبويه لأبي الفَضْل الصّفار : خالفنَا الكوفيون في « غير » ، فأجازوا بعدها النصب لأن معناها النّفي نحو : أنا غيرُ آتٍ فأكرمك ، لأن معناه : ما أنا آتٍ فأكْرِمَك . قال : وهذا لا يجوز ، لأن « غيراً » مع المضاف إليها اسم واحد ، و « ما » بخلافها ، لأنك تقدّر بعدها المصدر ، فتقول : لكن كذا ، وما يكون كذا ، و « غير » لا يتصوّر فيها ذلك ، لأنّها مع ما بعدها اسم فلا يُفْصَلُ منها ، ويحذف لشيء آخر ، لأن في ذلك إزالةً لوضعها . وأشار بدر الدين بن مالك : إلى أن أباه وافق الكوفيين في ذلك .

قال أبو حيّان : وزعم الكوفيون أنّ « كأنّ » إذا خرجت عن التشبيه جاز النّصب بعد الفاء نحو : كأني بزيد يأتي فتكرِمَهُ ، لأن معناه : ما هو إلاّ يأتي فتكرِمَهُ ، قال : وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريّون . ولا يكون « كأن » أبداً إلاّ للتشبيه . وفي « التّسهيل » : يلحق بالنفي التشبيه الواقعُ موقعه نحو : كأنّك والٍ علينا فتشتمنا ، تقديره : ما أنت والٍ علينا فتشْتِمَنَا . قال أبو حيان : وهذا شيء قاله الكوفيون ، قال ابن السرّاج : وليس بالوجه .

ومنع البصريّون من تقدم هذا الجواب على سببيّة لأن الفاء عندهم للعطف .

وجوز الكوفيون فيقال : ما زيد فَتُكْرِمَه يأتينا ، لأن الفاء عندهم ليست للعطف . فقولي : وجوّزوا أي : الكوفيّة .

---

(١) سورة غافر ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) ط : « أكثرهم » مكان : « التّوهّم » تحريف .

وجوّز الكوفيّون أيضاً تأخير معمول السّبب بعد الفاء والمنصوب نحو : ما زيدٌ يُكْرِمُ فَتُكْرِمَهُ أخانا ، تريد : ما زيدُ يُكْرِمُ أخانا فَتُكْرِمَهُ .

ومنع أكثر النّحويين النّصْب بناءً على أن الفاء عاطفة على مصدر متوهّم ، فكما لا يجوز الفصل بين المَصْدر ومعموله ، فكذا لا يجوز بين « يُكْرِم » ومَعْمولِه ، لأنّه في تقدير المصدْر .

وإن تقدّمت جملةٌ اسميّةٌ نحو : ما زيد قادِمٌ فتحدثنا فأكثر النّحويين على أنه لا يجوز النّصب ، لأن الاسمية لا تدلّ على المصدر . وذهب طائفة إلى جوازه . وقال أبو حيّان : الصّحيح الجواز بشرط أن يقوم مقامَ الفعل ظرْفٌ أو مجرورٌ ، او اسمُ فاعل أو مفعولٌ ليدُلّ ذلك على المصدر المتوهّم نحو : ما أنت عندنا فنكرمك ، وما أنت منّا فنحسن اليك ، وما زيد مكرم لنا فنكرمه ، وما زيد يكرم فنكرمه .

فإن كان اسماً لا دَلالة فيه على المصْدر نحو : ما أنت زيد فنكرمه لم يجُز النّصب ، ويتعيّن القطع أو العطْف ، والقطع أحسن ، لأن العطف ضعيفٌ ، لِعَدَم المشاكلة من حيث إنه عطف جملة فعليّة على اسميّة . قال : ويدلّك على أن الجار والمجرور ، والظّرف تُجرَى مجرى الفِعل في الدّلالة على المصدر : أنّ العرب نصبت بعد الجار والمجرور ، وجَزَمَتْ [١٣/٢] الفِعْل بعد الظرف ، ووصلت الموصول ، وأدْخلت الفاء في خبر « ما » الموصولة بالمجرور ، كما أدخلتها في خبرها إذا كانت موصولة بالفعل ، قال الفرزدق :

١٠٢٧ — • مَا أنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحَ دُونَها [1] •

---

(١) للفرزدق . وعجزه :

• ولا من تميم في اللّها والفَلاصِمِ •

سيبويه ١ : ٤٢٠ . وفي النسخ الثلاث : « وما أنت » بزيادة الواو تحريف صوابه في سيبويه .

وقال الآخر :

١٠٢٨ – • مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي [١] •

وقال تعالى : « وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ » [٢] .

[واو الجَمْع]

(ص) : وبعد واو الجمع جواباً لما مرّ ، وتوقّف أبو حيّان في الدّعاء والعَرْض ، والتّحضيض ، والرّجاء ، وتميّز بحلول مع والفاء بتقدير شرطها قَبْلَها ، أو حال محلّها .

(ش) : الثّالثُ : الواو إذا كانت للجمع في الزّمان أو المعيّة التي هي أحد محتملاتها [٣] ، وكانت هي ومدخولها جواباً للمواضع السّابقة في الفاء . مثال الامر قوله :

١٠٢٩ – فقلت ادْعِي وأَدْعُوَ إنّ أنْدى لِصَوْت أن يُنادِيَ دَاعِيانِ [٤]

والنّهي : قوله تعالى : « ولا تَلْبِسُوا الحَقّ بالباطِل ، وتَكْتُمُوا الْحَقّ » [٥] وقول أبي الأسود :

---

(١) لعمرو بن الإطنابة الأنصاري . وصدره :

• وقولي كلّما جَشَأَتْ وجاشَتْ •

من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٠٤ .

(٢) سورة النحل ٥٣ .

(٣) ا « من أحد محتملها » تحريف .

(٤) نسبه في سيبويه ١ : ٤٢٦ للأعشى . وانظر الأشموني ٣ : ٣٠٧ .

(٥) سورة البقرة ٤٢ .

١٠٣٠ – • لا تَنْه عن خُلُقٍ وتأتي مِثْلَهُ [١] •

والدعاء : قولك : « رَبِّ اغفِرْ لي ويُوسِّعَ [٢] عليّ في الرِّزق . والاستفهام : ما أنشده بعض النّحاة . قال أبو حيّان : ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع ؟

١٠٣١ – أتيتُ رَيّانَ الجُفُون من الكرَى وأبيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ [٣]

والنّفي : قوله تعالى : « ولمّا يَعْلَمِ اللهُ الذّينَ جاهدوا مِنكُمْ ويَعْلَمَ الصّابِرين » [٤] . أي : ولمّا يجتمع عِلمٌ بالجهاد وعِلْمٌ بالصّبْر . والمؤول قول الحُطيئة :

١٠٣٢ – ألم أكُ جارَكُمْ ويكونَ بَيْنِي وبَيْنَكُمُ المودَّةُ والإخَاءُ [٥]

---

(١) نسبه العيني إلى أبي الأسود . وقال : من نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ .
والشاهد في ذيل ديوان أبي الأسود ٢٣٣ .

(٢) ط : « ووسع » تحريف وفي أ ، ب « توسع » : بتاء واحدة وهو على هذه الصورة ماض .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ١٠ : « لم أعثر على قائله » مع أنّ ابن هشام في المغني ٢ : ١٨٦ نسبه إلى الشريف المرتضى في مجال استشكال نحويّ .
قال : وذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممّن يقرأ علم العربيّة أنه استشكل قول الشريف المرتضى « البيت الشاهد » وقال : كيف ضمّ التاء من « أتيتُ » وهي للمخاطبة لا للمتكلم ، وفتحها من : « أبيت » وهو للمتكلم لا للمخاطب ؟ فبيّنت للحاكي أن الفعلين مضارعان وأن التاء فيهما لام الكلمة ، وأن الخطاب في الأوّل مستفاد من تاء المضارعة . والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة ، والأوّل مرفوع لخلوه محل الاسم ، والثاني منصوبٌ بأن مضمرة بعد واو المصاحبة .
والبيت من شواهد الأشموني أيضاً ٣ : ٣٠٧ .

(٤) سورة آل عمران ١٤٢ .

(٥) للحطيئة . ديوانه ٥٤ ، وروايته :

• ألم أكُ مُحْرِماً ويكون بيني •

من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٥ .

والعرْض : قولك : ألا تَنزِل فتُصيبَ خيراً ، أي : ألا تَجْمَع بين النّزول وإصابة الخير .

والتّحضيض : قولك : هلاّ تأتينا وتكرِمَنا ، أي : هلا تجمع لنا بين إتياننا وإكرامنا .

والتمني : قوله تعالى : « يا ليتنا نُرَدُّ ، ولا نُكَذِّبَ بآيات رَبّنا ، ونكونَ مِنَ المُؤْمِنين »[1] في قراءة من نصب .

والرّجاء : قولك : لعلّي سأجاهد وأغْنَمَ .

قال أبو حيان : ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدّعاء ، والعـرْض ، والتّحضيض ، والرّجاء ، فينبغي ألا يقدم على ذلك إلاّ بسماع . قال : ومقتضى كلام ابن مالك جوازُ ذلك مع التّشبيه الواقع موقع النفي ، ومع المنفيّ بها ، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب .

وتُمَيِّزُ واوُ الجَمْع من الفاء بتحتّم تقدير « مع » موضعها ، ولا ينتظم مِمّا قَبلَها وما بعدها شرط وجزاءٌ ، ألا ترى أن قولك : لا تأكُل السّمك وتشرب اللبن لا ينتظم منه . إنْ تأكل السّمَك تَشرَبْ اللبن . ولا إن لا تأكُلْ السّمك تَشْرَب اللبن بخلاف الفاء ، فانها في جواب غير النفي ، أو في جواب النّفْي الذي تدخل عليه همزة الاستفهام للتقرير فينتظم[2] منه شرط وجزاء ، لأنّ ما بعدها مسبّبٌ عمّا قبلها[3] ألا ترى أنّ معنى : « لاَ تَفْتَرُوا عَلى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُم[4] » : إنْ افْتَرَيْتُمْ أسْحَتَكُمْ ، وكذا : ليت لي مالاً فأنفقَ منه ، معناه[5] : إن وجدْتُ مالاً أُنْفِقْ منه .

---

(١) سورة الأنعام ٢٧ .
(٢) ب ، ط : « ينتظم » بدون فاء العطف .
(٣) أ : « لما قبلَها » .
(٤) سورة طه ٦١ .
(٥) « معناه : إن وجدت مالاً أنفق منه » سقط من أ .

قال أبو حيّان : وتلخص من ذلك : أنّ قولهم : تقع الواو في جواب كذا ، وكذا ، إنما هو على جهة [١] المجاز ، لا الحقيقة ، لأنها إذا كانت بمعنى « مع » لا يكون جواباً ، ولا متهيأ مما هي منه أن ينتظم منه شرط وجزاء .

وتميّز فاء الجواب من الواو بتقدير شرْطٍ قبلها كما مرّ ، أو حال مكانها ، وذلك أنّ هذه الفاء تقع إمّا قبل مسبّب انتفى سببه [٢] ، فيصحّ حينئذ أن تقدّر بشرط قبل الفاء ، كما إذا قصدت الإخبار بنفي الحديث ، لانتفاء الإتيان : قلت : ما تأتينا فتحدثنا ، فيصحّ أن يقال : ما تأتينا ، وإنْ تأتنا [٣] تحدثْنا .

وامّا بين أمرين ، أريد نَفْيُ اجتماعهما ، فيصحّ أن يقدّر حال [٤] مكانها ، فإذا قصدت أن تنفي اجتماع الحديث والإتيان ، فقلت : ما تأتينا فتحدّثَنا صحّ أن يقال : ما تأتينا محدّثاً ، فالنّفي الدّاخل على الفعل المقيد بالحال لم ينفه مطلقاً إنما نفاه بقيد حاله ، فهو نفي الجمع بينهما ، وذلك هو المقصود من النصب على أحد مَعْنَيَيْهِ .

[العطف بالفاء والواو وأو]

(ص) : وإذا عطف بهما أو بأو على فعل قبل ، أو قصد الاستئناف بطل إضمار أن ، وفيهما خلافها ، ورابعها النّصب بنيابتها عن الشّرْط ، وخامسها بانتفاء موجب الرفع والجَزْم [١٤/٢] .

(ش) : إذا عطف بالفاء والواو [٥] ، أو بأو على فعل قَبْل ، أي : قَبْل الفعل

---

(١) ط فقط : « على وجه المجاز » .

(٢) ا : « إما قيل سبب انتفى سببه » تحريف .

(٣) ب : « وإن تأتينا » تحريف .

(٤) ا : « قال » مكان : « حال » تحريف .

(٥) « أو » سقطت من ط .

الذي وَلِيَ الفاء أو الواو ، أو قصد الاستئناف ، أي : القطع عن الفعل الذي قبله ، فيكون إذ ذاك الفعل خبراً لمبتدأ محذوف بطل إضمار أن ، لأن العطف يشرك الثاني مع الأول في رفعه أو نصبه ، أو جزمه .

والاستئناف إن كان بعد الواو والفاء فهو جزمٌ في الإخبار ، وإن كان بعد أو ، ففيها نوعٌ ما من الإضراب لأنك إذا قلت : الزم زيداً أو يقضيك حقك ، وجعلته مستأنفاً ، فالمعنى : أو هو يَقْضِيك حَقّك ، أي يقضيكه على كل حال سواء لَزِمْتَه أم لم تَلْزَمْهُ ، فكأنه قال : بل يَقْضيكِ حقّك .

وإذا عطف ما بعد الفاء والواو على ما يصحّ عليه العطف من الفعل قبلها لم يكن معنى العطف كمعنى النصب ، فإذا قلت : ما تأتينا فتحدّثنا بالرفع على معنى العطف على : تأتينا ، فكلّ واحدٍ من الفعلين مقصودٌ نفيه ، وكأنّ أداة النفي منطوقٌ [1] بها بعد الفاء . فإذا قلت : ما تأتينا فتحدّثَنا بالنصب كان انتفاء الحديث مسبّباً عن انتفاء الإتيان . وفي التّنزيل : « ولا يُؤذَنُ لهم فيَعْتَذِرُون [2] » .

وما ذُكِر من أن النصب بعد الفاء والواو بإضمار أنْ هو مذهب البصريّين ، وفيهما المذهبان الآخران السّابقان في أو .

وفي الفاء والواو مذهبان زائدان : أحدهما : قاله ثعلب = إنما نصبا ، لأنهما دَلاّ على شرْط ، لأن معنى هلاّ تَزُورُنِي [3] فأحدِّثَك = إن تزرني أُحَدِّثْكَ ، فلما نابت عن الشرط ضارعت « كَيْ » ، فلزمت المستقبل ، وعملت عمله .

والثّاني : قاله هشام : إنه لمّا لَمْ يعطف على ما قبله لم يدخله الرّفع ولا الجزْم ،

---

(١) ا : وكذا أداة النفي منصوب بها بعد الفاء « تحريف ط : وكان أداة النفي منطوقاً » بوضع : « كان » مكان : « كأنّ » ونصب : « منطوق » تحريف صوابهما في ب .

(٢) سورة المرسلات ٣٦ .

(٣) ا ، ب : « هلا تزرني » : بحذف واو العلّة ، تحريف .

لأنّ ما قبله من الفعل لا يخلو من أحد هذين .

ولمّا لم تستأنف بطل الرفع أيضاً ، فلمّا لَمْ يَسْتَقِم رَفْعُ المستقبل معها ولا جزْمُه لانتفاء موجبهما لم يَبْقَ إلا النصب .

• • •

[حذف الفاء]

(ص) : وتحذف الفاء فيجوز رفع تاليها حالاً ، أو وصْفاً ، أو استئنافاً ، وجزمه ، وهل هو بما قبلها مضمّناً معنى الشّرط أو نائباً عن جملته ، أو بأنْ ، أو اللام مضمرة ، أو مبنيّ أقوال . ويجوز بعد أمرٍ بخبر واسم . والأصح منعه بعد نفي . وبعد أمر ، ونهي لا يصلح إن تفعل ، وإلاّ تفعل . وثالثها = رديء — ورابعهـا = يجوز حَمْلاً على اللّفْظ . لا الجواب .

(ش) : تَنْفرِدُ الفاء بأنها إذا حُذِفَتْ جاز فيما بعدها أن يرفع إذا لَمْ يُرَدْ بما قبلَه شرْطٌ مقصوداً به الحال إن كان قبله ما يكون حالاً منه نحو : ليت زيداً يقدم يزُورنا ، أو النّعت إن كان قبلَهُ ما يحتاج أنْ ينعت نحو : ليت لي مالاً أُنْفِقُ منه ، أو الاستئناف . قال أبو حيّان : وقوله تعالى : « فاضْرِبْ لهم طَرِيقاً في البَحْرِ يَبَساً لا تَخافُ دَرَكاً ولا تَخْشَى [1] » يحتمل الحال ويحتمل الاستئناف أي غير خائف ، أو إنك لا تخاف .

وأن يُجزم [2] نحو : « قُلْ لعِبادِيَ الذّين آمنوا يُقيمُوا الصّلاةَ » [3] « قُـلْ لِعِبَادي يَقُولوا الّتي هِيَ أَحْسَنُ [4] » « قُـلْ لِلْمُؤْمِنينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ [5] » . وتقول : « لا تَعْصِ الله يُدْخِلْكَ الجنّة » . ربّ وَفّقْني

(١) سورة طه ٧٧ .

(٢) أي إذا حذفت الفاء جاز فيما بعدها أن يجزم وفي ط : « تجزم » بالتاء .

(٣) سورة إبراهيم ٣١ .

(٤) سورة الإسراء ٥٣ .

(٥) سورة النّور ٣٠ .

أُطِعْكَ . ألا تنزلُ تُصِبْ خيْراً . ليت لي ما لا أُنْفِقْ مِنْهُ .

قال أبو حيّان : وجزْمُه بعد الترجّي غريبٌ جدّاً ، والقياس يَقْبلهُ ، قال الشّاعر :

١٠٣٣ ــ لعلّ التِفاتاً منك نَحْوِي مُيَسّرٌ يَمِلْ بك مِنْ بعْدِ القساوة للْيُسْرِ[1]

وسواءٌ في جواز الجزم بعد الأمْرِ الصّريح ، والمدلول عليه بخبر نحو : اتّقى اللهَ امرؤ فعَلَ الخيْرَ يُثَبْ عليه [2] ، أي : ليتّقِ . أو اسم فِعْل نحو : حَسْبُك ، الحديثَ ينَمْ النّاس ، لأن معناه : اكتفِ يَنَمْ النّاس ، ونَزالِ أُكْرِمْكَ وعَلَيْكَ زيداً يُحْسِنْ إليْك .

قال أبو حيّان : وقال بعض أصحابنا : الفِعْلُ الخبريّ لفظاً الأمريّ معنىً لا ينقاس ، إنما هو موقوفٌ على السّماع ، والمسموع ، اتّقى الله امرؤٌ فعل الخيْرَ يُثَبْ عَلَيْهِ [3] . انتهى .

فإن لم يَحْسُنْ إقامة[4] «إنْ يَفْعَل» مقام الأمر ،وإلاّ يفعل مقام النّهي لم يُجْزم جوابُهما ، مثاله : أَحْسِن إليّ لا أُحسِنُ إليك ، يرفع على الاستئناف ، لأنك لو قدّرته : إنْ تُحْسِنْ إليّ لا أُحْسِنْ إليك لم يناسب أن يكون شرطاً وجزاءً ، لأنّ مقتضى الإحسان لا يترتّب عليه عدم الإحسان . وكذلك لا تقرَبِ الأسدَ يأكلْكَ ،

---

(١) ذكر صاحب الدّرر ٢ : ١٠ أنّ قائله مجهول وفي النسخ الثلاث : « نحو ميسّر » تحريف .

(٢) في أ فقط : « يتقي الله » .

(٣) لأن « اتقى » و « فعل » وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلاّ أن المراد بهما الطلب . وهذا المثال مسموع نصّتْ عليه كتب النحو .
انظر الأشموني ٣ : ٣١١ ، والتصريح ٢ : ٢٤٣ .

(٤) إقامة : سقطت من أ .

إذ لا يصح تقدير : إلاّ تقرب الأسد يأكلْك ، فيتعيّن الرّفع . هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريّين .

وجوز الكسائيّ الجزْمَ فيهما ، ونسبه ابن عُصفور للكوفيّين .

وذكر أبو عُمر الجَرْميّ في « الفَرْخ » : أنه يجوز على رداءة وقُبْحٍ .

قال أبو حيان : وفيه مذاهب أخر : أنه يجوز الجزم ، لا على أنه جواب ، بل حملاً على اللفظ ، لأن الأول مجزوم ، وإلى هذا ذهب الأخفش .

أما النّفي فلا [١٥/٢] يجوز الجزْمُ بعده على الصّحيح ، لأنه خبرٌ مَحْضٌ ، فليس فيه شَبَهٌ بالشّرْط كما في البَواقي .

وعن أبي القاسم الزّجاجيّ : أنه أجاز الجزْم في النّفْي . وقال بعضهم : نختارُ فيه الرّفع ، ويجوز الجزْمُ ، وهو موافقٌ لإطلاق بعضهم : أنّ كلما يُنصب فيه بالفاء يُجزَم ، ولم يستثْنِ النّفي . قال أبو حيّان : ولم يَرِدْ بالجزْم في النّفي سماعٌ من العرب .

وحيث جُزِم في البواقي ، فقال ابن مالك في « شرح الكافية » : هو بما قبلها من الأمر والنّهي ، وسائرها على تضمّن معنى الطّلَب معنى « إنْ » كما في أسماء الشرط نحو : مَنْ يأتِني أُكْرِمْهُ ، فأغنى ذلك التضمين عن تقدير لفظها بعد الطّلب ، قال : وهذا مذهب الخليل سيبويه .

وقد ردّ ولدُه هذا المذهب فقال : تضمّن هذه الأشياء مَعْنى الشّرْط ضعيفٌ ، لأنّ التضمين زيادةٌ بِتغيّر الوضع ، والإضمار زيادةٌ بغير تغيير فهو أسهل ، ولأن التّضمين لا يكون إلاّ لفائدة ولا فائدة في تضمين الطّلب معنى الشّرْط ، لأنه يدلّ عليه بالالتزام ، فلا فائدة في تضمينه بمعناه .

وردّه أيضاً ابن عُصفور ، فقال : التّضمين يقتضي أنْ يكون العاملُ جملةً ، ولا يوجد عامل [١] جملةً في موضعٍ من المواضع .

قال أبو حيّان : وأقول : إن التّضمينَ لا يجوز أصلاً ، لأن المضمّن شيئاً يصير له دلالة على ذلك الشيء بعد أنْ لم يكن له دلالةٌ عليه مع إرادة مدلوله الأصلي ، فإذا قلت : مَنْ يأتِني آتِه ، فَمَنْ ضُمِّنتْ معنى الحرف ، ودلّت على مدلولها من الاسم ، فصارت لها دلالتان :

دلالة مجازية : وهي معنى : إنْ ، ودلالة حقيقيّة : وهي مدلول الشخص العاقل .

وأمّا هنا فقولُك : ائتني أكرِمْك يكون فيه تضمين ائْتِنِي معنى : إنْ تَأتِني ، فتضمّنت معنى إنْ ، ومعنى الفعل المعمول لها ، وذلك معنى مركّب ، ودلّت على معناها الأصليّ من الطلب ، وهو دلالته الحقيقيّة ، ولا يوجد في لسان العرب تضمينٌ لمعنيين ، إنما يكون التضمين لمعنى واحد .

ولا يقال : إنه تضمّن معنى « إنْ » وَحْدها ، لأن فِعْل الطّلب ليس قابلاً لتضمّن معنى « إن » لتنافيهما من حيثُ إنّ فعل الطلب يقتضي مدلولهُ من الطّلب ، وإنْ يقتضي معناها أنْ يكون الفعلُ خبراً ، ولا يكون الشيء الواحِدُ طلباً وخبراً . انتهى .

وممّن قال بالتّضمين ابن خَرُوف .

وذهب الفارسيّ والسّيرافيّ : إلى أنّ الجزم بهذه الأشياء لا على جهة التضمين ، بل على جهة أنها نابت مناب الشّرْط بمعنى أنّهُ حذفت جملة الشرط ، وأُنيبت هذه منابَها في العَمَل . ونظيرُه قولهم : ضرباً زيداً ، فإن « ضَرْباً » ناب عن اضْرِبْ فنصب زيداً لا أنه [٢] ضُمّن المصدرُ معنى فِعْل الأمر ، بل ذلك على طريق النّيابة .

---

(١) ا فقط : « العامل » .

(٢) ا : « لأنه » تحريف .

وكذا زيدٌ في الدار أبوه ارتفع « أبوه [١] » بالجار والمجرور ، لأنه ناب مناب كائن ، لا أنه ضمّن معناه ، فيكون جزمُه إذْ ذاك لنيابته مناب الجازم ، لا لتضمّن الجازم ، لأن الجازم بطريق التّضمين جازمٌ بحق الأصل ، وكذا تقول : الجازم في مَنْ يأتني أُكْرِمْه ، إنه هو لفظ اسم الشرط . وهذا ما صحّحه ابن عُصفور .

وذهب أكثر المتأخّرين : إلى أنه مجزوم بشرْط مُقدَّر بعد هذه الأشياء لدلالة ما قَبْلُ وما بَعْدُ عليه ، والتقديرُ مثلاً : ائتني إنْ تأتني أُكْرِمْك .

قال أبو حيّان : وهذا [٢] الذي نختاره ، ولا حاجة إلى التضمين ، ولا إلى النيابة . قال : وقد حكى بعض أصحابنا مذهباً رابعاً وهو : أنه مجزومٌ بلام مقدّرة ، فإذا قال : ألا تَنْزِلُ تُصبْ خيراً فمعناه : لِتُصِبْ خَيْراً . قال : وهذا ليس بشيء ، لأنه لا يطّرد في مواضع الجزم إلا بتجوُّزٍ كثير . وزعم الفرّاء ، والمازنيّ ، والزّجّاج : أنّ « يقيموا » في قوله تعالى : « قُلْ لعِبادِيَ الّذِين آمَنوا يُقِيمُوا [٣] » وشِبْهُهُ مبْنِيٌّ لوقوعه موقع « أَقِيمُوا » وهو معمولُ القَوْلِ .

• • •

[إضْمارُ أنْ بعد الواو والفاء]

(ص) : مسألة : قد تُضْمر « أن » بعد واو وفاء . قيل : وأو . قيل : وثُمّ بين شرط وجزاءٍ أو بَعْدَهُما . قال سيبويه : وبَعْد فِعْل شَكٌّ . قيل : وقَسَم . قيل : وحَصْرٍ بإنّما . فإن كان بإلاّ أو الفعل مثبتاً خالياً من الشرط فضرورةٌ . ويُرْفَعُ منفيٌّ بلا صالحٌ لِكَيْ . وجوّز الكوفيّة وابن مالك جَزْمه اختيـــاراً . ويُثلّثُ معطوفٌ على منصوبٍ بَعْد جزاءٍ .

---

(١) « أبوه » سقطت من ط .

(٢) من قوله : « وهذا الذي نختاره » إلى قوله : « وقد حكى أصحابنا » سقط من ا .

(٣) سورة إبراهيم ٣١ .

(ش) : ينصب الفِعْلُ بإضمار « أنْ » جوازاً إذا وقع بين شَرْط وجزاءٍ بعد الفاء والواو . وزاد بعضُهم بعد أو .

وزاد الكوفيّون بعد « ثُم » ، والأحسن التّشريك في الجزم مثاله : إن تأتني فتُحدِّثَني أُحْسِنْ إليك . ومن يأتني ويحدِّثَني أُحْسِنْ إليه ، وإن تَزُرْني أوْ تُحْسِنَ إليّ أُحسِنْ إليك . وقرىء : « وَمَـنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهاجِراً إلى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمّ يُدْرِكَهُ الموْتُ فَقَدْ وقَعَ أجْرُهُ على اللهِ [(١)] » بالنّصب .

وإنّما [(٢)] كان التّشريك في الجزم أحْسَن ، لأن العطف إذ ذاك [١٦/٢] يكون على مَلْفوظٍ به ، وهو الفعل السّابق ، والنّصب يكون العطف فيه على تقدير المَصْدر المُتوَهّم من الفِعْل السّابق .

وقَوْلي : بَيْن شَرْطٍ وجزاء أحْسَنُ من قول « التّسهيل » : بين مَجْزُوَمي أداةِ شَرْط ، لأنه لا فرق في ذلك بين أن يكون فِعْلا الشرط مُضارِعَيْن أو مَاضِيَيْن ولا يلزم أيضاً أن يكونا مذكورين ، بل لو كان الجزاءُ محذوفاً جاز النصب كقوله :

١٠٣٤ – فلا يَدْعُني قومي صريحاً لِحُرّةٍ وإنْ كُنْتُ مقتولاً ، ويَسْلَمَ عامِرُ[(٣)]

فقوله : ويَسْلم عامِرُ واقعٌ بين شَرْطٍ مذكور ، وجزاء محذوف ، أي : فلا يدعني قومي ، لِدلالة ما قبله عليه .

---

(١) سورة النساء ١٠٠ .

(٢) ط : « وإن كان التشريك » بوضع « إنْ » مكان : « إنّما » .

(٣) لقيس بن زهير العبسيّ .

انظر أمالي المرتضى ١ : ٤٨٠ . وفي ط فقط « صريعاً » بالعين تحريف . صوابه من ا ، ب . وأمالي المرتضى .

ومن ا ، ب : « بحميرة » بزيادة الميم . وفي ط : « بحرّة » بالباء . وفي أمالي المرتضى : « لحرّة » باللام . وفي النسخ الثلاث : « وإنْ كنت » وفي أمالي المرتضى : « لإن كنت » .

وكذا لو وقع ذلك بعد تمام الشّرْط والجزاء جاز نصْبهُ ، والأحسن جزْمُه . ويجوز رفعهُ أيضاً استئنافاً . قال تعالى : « وإنْ تُبْدُوا ما فِي أنْفُسِكُمْ أوْ تُخْفُوه يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرِ لمن يشاء »[1] قرىء بجزم « يَغْفِرْ » ونصبه ورفعه . ومثله قوله تعالى : « وإنْ تُخْفُوهَا وتُؤْتُوها الفُقَراءَ فهو خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ[2] » قرىء « يكفّر » بالثلاثة .

وإذا نَصَبْتَ[3] الفِعْل بعد فِعْل الجزاء ، وعَطَفْتَ فِعلاً آخر ، فلك فيه أيضاً الرفع ، والنصب ، والجزم نحو : إن تَأتِني أُحْسِنْ إليك وأزورَكَ ، وأُكْرِم أخاك ، فيجوز رفع « أكرم » استئنافاً ، ونصبه عطفاً على لفظ « أزورك » ، وجزمه عطفاً على موضعه لأنه يجوز فيه أن يكون مجزوماً .

قال أبو حيّان : وذهب بعض النّحويين : إلى أنه يجوز النصب بعد أفعال الشّكّ نحو : حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي فأثِبَ عليه ، وذلك لأنّ الفعل غير المحقّق قريبٌ من المنفيّ ، فألحق به في النّصب بعده . قالَ : وقد اضطرب في هذه المسألة ابن عُصفور فأجازه في « شرح القانون » ، ومنعه في « شرح الجُمَل الكبير[4] » . قال : والصحيح جواز ذلك ، وإليه ذهب سيبويه .

قال : وزاد بعْضُ أصحابِنا من مواضع النّصب بعد الفاء والواو النّصْبَ بعدهما بعد جواب القَسَم ، لانه غير واجب ، وجوابه كجواب الشّرط فما جاز فيه[5]

---

(١) سورة البقرة ٢٨٤ . بالجزم قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي. وبالرفع قرأ عاصم وابن عامر . انظر كتاب السبع لابن مجاهد ١٩٥ .

(٢) سورة البقرة ٢٧١ . قرأ نافع وحمزة والكسائي : « ونكفّرْ » بالنون والجزم – وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص « ويكفّرُ » بالياء والرفع : انظر كتاب السبع ١٩١ .

(٣) ط : « وإذا نصب » من دون تاء .

(٤) له ثلاثة شروح على الجُمَل . انظر في البغية ترجمة ابن عصفور .

(٥) « جاز فيه » سقطت من ا .

نحو : أُقْسِمُ لتَقُوم [١] فَيضْرِبَ زيداً ، ولتَقُومَنّ فَتَضْرِبَه . قال : وهذا المذهب لم يذكره سيبويه في القسم [٢] وقياس قوله في الشّرط يقتضيه على ضعفه .

قال أبو حيّان : وما ذهب إليه هذا الذاهب لا يجوز ، لأنه لم يسمع من كلام العرب على كثرة الأقسام [٣] على ألسنتهم ، بل المسموع أنك إذا عطفت على جواب القسم كان حكمُهُ حُكْمَ الجواب فما جاز في الجواب جاز في المعطوف . انتهى .

وزاد ابن مالك في مواضع النّصب بعد الفاء والواو : النّصب بعدهما بعد حصر « بإنما » كقراءة ابن عامر : « إذا قَضى أمْراً فإنّما يقولُ له كُنْ فَيَكُون [٤] » بالنصب . قال ابنه : وهذا نادرٌ لا يكاد يعثر على مثله إلاّ في ضرورة الشعر . وغيره جعل الآية مِنْ جواب الأمر ، وهو « كُنْ » ، وإنْ لم يكن أمراً في الحقيقة ، لكنه على صورته فعومل معاملته .

فإن كان الحَصْرُ بإلاّ نحو : ما أنت إلاّ تأتينا فتحدّثُنا لم يجز النّصب إلاّ في ضرورة الشعر ، وكذا نصب الفعل الخبري المثبت الخالي من أداة الشّرْط .

قال سيبويه : وقد يجوز النّصْبُ في الواجب في اضطرار الشّعر ونصبه في الاضطرار من حيث النصب [٥] في غير الواجب ، ولك أن تجعل أن العاملة . وأنشد على ذلك قوله :

١٠٣٥ – سأتْرُكُ مَنْزِلي لبني تَميم وألْحَقُ بالحجاز فَأسْتَرِيحَا [٦]

(١) في النسخ الثلاث : « لتقومُ » من غير تأكيد . والوجه التأكيد لأن الفعل المضارع متّصل بلام القسم وهو واقع جواب قسم كما يدلّ عليه النّص . هذا إذا كان الفعل مراداً به الاستقبال ، أما إذا أريد به الحال فلا يؤكّد كقراءة ابن كثير : « لأُقْسِمُ بيوم القيامة » وحكى سيبويه : « والله لأضْرِبُه » انظر الأشموني ٣ : ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٢) ب . ط : « قال هذا الذاهب ولم يذكر سيبويه القسم » والعبارة قلقة صوابها من ا .

(٣) أقسام : جمع « قَسَم » .

(٤) سورة البقرة ١١٧ وقد غلط ابن مجاهد هذه القراءة . أنظر كتاب السبع ١٦٩ .

(٥) ط فقط : « انتصب »

(٦) سبق ذكره رقم ١٠٢٢ .

قال ابن مالك: ويجوز في المُنْفِيّ بـ «لا» الصّالح قبلها «كي» الرّفعُ والجزْمُ سماعاً عن العرب . قال ابنه: فقول العرب: «ربطت الفرس لا تنفلت» ، وأوثقت العَبْدَ لا يَفِرُّ» . حكى الفراء : أنّ العربَ تَرْفَعُ هذا وتَجْزِمُه .

قال : وإنما جزم ، لأن تأويلَه : إن لَمْ أَرْبِطْهُ ، فجزم على التأويل ، قال أبو حيّان : وما ادّعياه ولم يحكيا فيه خلافاً خالفا فيه الخليل وسيبويه ، وسائر البصريين .

وفي «شرح الجُمَل الصّغير» لابن عصفور : أجاز الكوفيّون جَزْمَهُ جواباً للفعل الواجب إذا كان سبباً للمجزوم نحو : زيد يأتي الأميرَ لا يقطعْ اللّص ، وهذا عندنا يجبُ رفعه ، ولا يجزم إلاّ ضرورةً .

وفي كتاب سيبويه : سألته يعني الخليل عن : آتي الأميرَ [1] لا يَقْطَعِ اللّص ، فقال [2] : الجزاء [3] ها هنا خطأ ، لا يكون الجزاء [4] أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر الشاعر ، ولا نَعْلَم هذا جاء في الشّعر البتّة . انتهى .

[إضمار أنْ بعد لام كي]

(ص) : مسألة : تضمر جوازاً بَعْد [5] لام كَيْ ما لم تَقْتَرِنْ بلا فيجب الإظْهار .

وقال الكوفيّة : هي النّاصبة . وقال ثعلب: قيامها مقام أن . وابن كيسان = تقدر أنْ أوْ كَيْ . وفتحها لغة . وبعد عاطف فِعْلٍ على اسم صريح واو ، أو فاءٍ ،

---

(١) ا : «عن أن الأمير» تحريف ، وفي ط : «أتي» بهمزة واحدة ، تحريف صوابه في سيبويه ١ : ٤٥٣ .

(٢) في النسخ الثلاث : «قال» : من دون فاء صوابه في سيبويه ١ : ٤٥٣ .

(٣) ط : «الجزم» مكان : «الجزاء» تحريف صوابه في سيبويه ١ : ٤٥٣ .

(٤) ط : «الجزم» تحريف ، صوابه في سيبويه ١ : ٤٥٣ .

(٥) ط : «بعض» بالضاد ، تحريف .

أو ثُمّ أوْ أوْ . ولا [١٧/٢] يحذف سوى ما مرّ إلاّ ندوراً ، ولا يقاس في الأصحّ . وقيل = يجوز ولا نصب .

(ش) : الحال الثاني : ما تضمر أن فيه جوازاً وذلك في موضعين :

أحدهما : بعد لام الجرّ غير الجُحودِيّة نحو : جئت لأكْرِمكَ ، فالفعل منصوبٌ بعد هذه اللاّم بأن مضمرةً ، ويجوز إظهارها نحو : جئتِ لأن أُكْرِمَك . وتسمى هذه اللام لام كي بمعنى أنها للسبّب ، كما أن « كي » للسّبب ، يعنون إذا كانت جارّة تكون جارّة ، وتكون ناصبة بمعنى « أن » ، ولا يعنون بذلك « أن كي » تقدّر بعدها فتكون للنّصب بإضمار « كي » ، لا بإضمار أن . وإن كان يجوز أن ينطق بـ « كي » . بعدها ، فتقول : جِئْتُ لكي أُكْرِمَك ، لأن « كي » لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع ،فحمل هذا عليه ، وإنما ثبت إضمار « أن » فلزم أن يكون المضمر هنا « أن ».

وزعم أبو الحسن بن كيسان والسّيرافي : أنه يجوز أن يكون المضمر « أن » ، ويجوز أن يكون « كي » ، وحملهما على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها « أن » تارةً ، وكي تارةً .

وزعم أهل الكوفة = أن النّصب في الفعل بهذه اللام نفسها، كما زعموا ذلك في لام الجحود المتقدّمة .وأن ما ظهر بعدها من أنْ وكيْ هو مؤكّد لها ، وليست لام الجرّ الّتي تعمل في الأسماء ، لكنها لامٌ تشتمل على معنى كَيْ ، فإذا رأيت « كي » مع اللاّم فالنصب لِلاّم ، وكي مؤكدة . وإذا انفردت « كي » فالعملُ لها . وزعم ثعلب أنّ اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيّون إلاّ أنه قال : لقيامها مقام « أن » .

قال أبو حيّان : وذلك باطلٌ ، لأنه قد ثبت كونها من حروف الجرّ ، وعوامل الأسماء لا تعمل إلاّ في الأسماء .

فإن اقترن الفعل بـ « لا » بعد اللاّم تعيّن الإظهار كقوله تعالى : « لِئَلاّ يَعْلَمَ

أَهْلُ الكِتَابِ ﴾ [١] .

قال أبو حيان : وسواء كانت لا نافية أو زائدةً .

ولا يجوز الفصل بين لام كي والفعل المنصوب إلاّ بها ، وإنما ساغ ذلك ، لأنها حرف جر ، و « لا » قد يفصل بها بين الجارّ والمجرور في فصيح الكلام نحو : غضِبْتُ من لا شيءٍ ، وجئت بِلا زادٍ ، ويلزم إذ ذاك إظهار أنْ ، ليقع الفصل بين المتماثلين ، لأنهم لو قالوا : جئت لِلا تغضب ، كان في ذلك قلق في اللفظ ، ونَبْوةٌ في النّطق ، فتجنبوه بإظهار أن .

وحكم لام كي الكسر ، وفتحها لغة تميم .

الموضع الثاني : بعد عطف بالواو ، أو الفاء ، أو ثُمّ ، أو أو على اسم صريح كقوله :

١٠٣٦ – لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتقرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ [٢] .

وقوله :

١٠٣٧ – لَوْلا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَهُ ما كُنْتُ أوثِرُ إتراباً على تَرَبِ [٣]

وقوله :

١٠٣٨ – إنِّي وَقَتْلِي سُلَيكاً ثمَّ أَعْقِلَهُ كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لما عافَتِ البَقَرُ [٤]

---

(١) سورة الحديد ٢٩ .

(٢) ليسون بنت بجدل الكلابيّة .
من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٦ ، وأوضح المسالك رقم ٥٠٥ .

(٣) قائله مجهول . من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٠٦ .

(٤) لأنس بن مُدْركة الخثعميّ .
من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٠٧ ، وشذور الذهب ٣١٦ .

وقوله تعالى : « إلاّ وَحْياً أو مِنْ وراء حِجَاب أوْ يُرْسِلَ » [١] .

وشمل الاسمُ المصْدرَ وغيره كقوله :

١٠٣٩ – ولوْلا رِجالٌ من رزامٍ أعزّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أوْ أسُوءَكَ عَلْقَمَا [٢]

واحترز بالصّريح من العَطْفِ على المصدر المتوهّم فإنه يجب فيه إضمار « أن » كما تقدّم .

ولا تنصب « أن » محذوفةً في غير المواضع المذكورة إلاّ نادراً .

وذهب جماعة = إلى أنه يجوز حذْفُها في غير المواضع المذكورة، ثم اختلف هؤلاء ، فذهب أكثرُهم : إلى أنه يجب رفع الفعل إذا حذفت ، وعليه أبو الحسن ، وجعل منه قوله :

١٠٤٠ – * ألا أيهاذا الزّاجِري أحْضُرُ الوغى * [٣]

يريد : أن أحضر . قيل : ومنه قوله تعالى : « أفَغَيْرَ الله تَأمُرونيّ أعْبُد » [٤] ، أي: أن أعْبُدَ . ووجْهُهُ أن العامل إذا نسخ عامِلاً وحُذِفَ رجع الأول ، لأن لفظه هو النّاسخ [٥] .

وذهب أبو العبّاس : إلى أنه إذا حُذِفَتْ « أنْ » [٦] بقي عملُها ، قال : لأن الإضمار لا يزيل العمل كما في « رُبَّ » ، وأكثر العوامل . وأنشد عليه ما رُوي في البيت السّابق : أحْضُرَ بالنّصب ، وقوله :

---

(١) الشورى ٥١ .
(٢) سبق ذكره رقم ١٠٢٠ .
(٣) سبق ذكره رقم ٣ .
(٤) سورة الزمر ٦٤ .
(٥) المراد : رجع إلى ما كان عليه أوّلاً ، لأن الناسخ لا يعمل إلاّ إذا كان ملفوظاً به ، فإذا اختفى لفظه بطل عملهُ .
(٦) « أن » سقطت من ا .

١٠٤١ – وهمّ رجالٌ يَشْفعوا لي فلم أجِدْ
شفيعاً إليه غيْرَ جُودٍ يُعادِلُه [١]

وقوله :

١٠٤٢ – • ونَهْنَهْتُ نَفْسي بعد ما كِدْتُ أفْعلَهْ • [٢]

وحكى من كلامهم : خُذ اللّصّ قبل يأخُذَكَ ، ومُرْهُ يَحْفُرَها [٣] ، وقرأ الحسن : «تَأمرونّي أعْبُدَ [٤]» ، وقرأ الأعرج : «وَيَسْفِكَ الدّماء [٥]» .

واختلف النّحاة في القياس على ما سُمِـــع من ذلك :

فذهب الكوفيّون ، وبعض البصريّين : إلى القياس عليه .

قال أبو حيّان : والصّحيح قصْرُهُ على السّماع لأنه لم يَرِدْ منه إلاّ ما ذكرناه وهوَ نَزْرٌ ، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانوناً كُلّيّاً يقاس عليه ، فلا يجوز الحذف ، وإقرار الفعل منصوباً ولا [١٨/٢] مرفوعاً ، ويقتصر في ذلك على مَوْرِد السّماع .

• • •

[خاتمة]

(ص) : خاتمة[٦] ترد « أنْ » زائدة ، وليست المخفّفة ، ولا تفيد غير توكيد على الأصح فيهما بعد « لمّا » وبَيْنَ قَسَم ولَوْ .

وزعمها ابن عصفور=رابطةً . وسيبويه في قول: مُوطِّئةً . وأبو حيان = مُخفّفةً ،

---

(١) قائله مجهول . أنظر الدرّ ٢ : ١٢ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٣٢ .

(٣) من النسخ الثلاث : « ومن يحصرها » مكان : « مره يحفرها » تحريف . صوابه في المغنى ٢ : ١٧٢

(٤) سورة الزمر ٦٤ . (٥) سورة البقرة ٣٠ .

(٦) كلمة « خاتمة » سقطت من ا .

وشذوذاً بعد كي . وقاسه الكوفيّة . وكاف الجرّ ، وإذا ، ومفسّرة ، وأنكرها الكوفيّة بين جملتين في الأولى معنى قول لا لفظه ، قيل : أو لفظه عارية من جارّ . فإن وليها مضارع مثبت جاز رفعهُ ونصبهُ أو مع لا جازا والجزم .

قال الكوفيّة والأصمعي : وشرطيّة ، قيل : ونافية . قيل : وبمعنى : لئلا ، قيل : وإذْ مع الماضي . قيل : والمضارع .

• • •

(ش) : لمّا انقضى الكلام في أحكام « أن » النّاصبة للمضارع ، وكان لفظاً مشتركاً بين المصدرية والزائدة ، والتفسيرية وغير ذلك على ما ذهب إليه بعضهم تمّم الكلام ، وختم الباب بذكر بقيّة مواضعها ، وهي ستة : أحَدُها : الزّيادة ، وأنّ الزّائدة حرف ثُنائيٌّ بسيطٌ مركّب من الهمزة والنّون فقط .

وذهب بعضُهم : إلى أنها هي الثقيلة [1] خفّفت ، فصارت مؤكدة .

قال أبو حيّان : ولا تفيد عندنا غير التأكيد .

وزعم الزّمخشري : انه ينجرّ مع إفادة التوكيد معنىً آخر فيقال في قوله تعالى : « ولمّا أنْ جاءَتْ رُسُلنا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وضاق [2] » دخلت « أن » في هذه القِصّة ، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله : « ولَقَد جاءت رُسُلَنا إبراهيم بِالبُشْرى قالوا سَلاماً » [3] تنبيهاً وتأكيداً في أن الإساءة كانت تَعْقُب المجيء ، فهي مؤكّدة

---

(١) ط فقط : « المثقلة » . (٢) سورة العنكبوت ٣٣ .

(٣) هود ٦٩ . وفي النسخ الثلاث : « ولما » وهو تحريف . أمّا الآية الأخرى المبدوءة بـ « لمّا » فهي : « ولما جاءت رُسُلنا إبراهيم بِالبُشْرى قالُوا إنّا مُهْلِكُوا أهْلِ هذه القَرْيَةَ » العنكبوت ٣١ . فالاستدلال بأن « أن » لم تدخل في قصة إبراهيم استدلال في غير موضعه . وقد تنبّه ابن هشام لهذا الخطأ في الاستدلال فقال ما نصه بعد دفاعه عن الزمخشري : « ثم إن قصة الخليل التي فيها :

للاتصال واللزوم ، ولا كذلك في قصّة إبراهيم ، إذ ليس الجواب فيه كالأول .

وقال الأستاذ أبو عليّ : دخلت منبِّهةً على السّبب ، وأن الإساءة كانت لأجل المجيء ، لأنّها قد تكون للسبب في قولك : جئت أن تعطي ، أي للإعطاء .

قال أبو حيان : وهذا الذي ذهب اليه لا يعرفه كُبراء النّحويين .

ومواقع زيادتها بعد لمّا كالآية .

وبين القسم ولو كقوله :

١٠٤٣ – • أما واللهِ أنْ لو كُنْتَ حُرّاً [١] •

وزعم ابن عصفور في « المقرّب » : أنها حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه .

والذي نصّ عليه سيبويه : أنها زائدة ، ونص في موضع آخر على أنها بمنزلة لام القسم الموطّئة .

وقال أبو حيّان: الذي يذهب إليه في « أنْ » هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو : أنها المخفّفة من الثقيلة ،وهي التي وصلت بـ « لو » كقوله تعالى: « وأن لو استقاموا [٢] » وتقديره [٣] : أنه إذا قيل : أقسم أن لو كان كذا لكان كذا ، فمعناه : أقسم أنه لو كان

= « قالوا سلاماً » ليست في السّورة التي فيها : « سيء بهم » بل في سورة هود وليس فيها : « لمّا » . انظر المغنى ١ : ٣٣ فإن لابن هشام بحثاً قيّماً في هذا الموضوع .

(١) قائله مجهول . وعجزه في إحدى الرّوايات :

• وما بالحرِّ أنت ولا العتيق •

انظر شرح شواهد المغنى للسيوطي ١١١ .

والإنصاف ٢٠٠ والخزانة ٢ : ١٣٣ .

(٢) سورة الجنّ ١٦ . (٣) ط فقط : « وتقريره » بالرّاء .

كذا لكان كذا ويكون فعل القسم قد وصل إليها على إسقاط حرف الجرّ ، أي : أقسم على أنّه لو كان ، فصلاحية أن المشددة مكانها يدلّ على أنها مخفّفة منها .

وتزاد شذوذاً بعد : « كي » .

وقاسه الكوفيّون نحو : جئت لكي أن أكرمك ، قالوا : ولا موضع لـ « أن » لأنها مؤكّدة لِلاّم كما أكّدتها كي .

وبعد كاف الجر كقوله :

١٠٤٤ – ويوماً تُوافينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأن ظَبْيَةٍ تعطو إلى وارِقِ السَّلَم [١]

وبعد إذا كقوله :

١٠٤٥ – فأمهله حتّى إذا أنْ كأنّـــهُ مُعاطي يدٍ في لُجّةِ الماءِ غامِرُ [٢]

الموضع الثاني : التّفسير : أثبته البصريّون [٣] ، وأنكر الكوفيّون كون ذلك من معانيها ، وهي عندهم الناصبة للفعل . قال أبو حيّان : وليس ذلك بصحيح ، لأنها غير مفتقرة إلى ما قبلها ، ولا يصحّ أن تكون المصدريّة إلاّ بتأويلات بعيدة .

والكلام على مذهب البصريّين فنقول : أجريت أن في التفسير مُجْرى أيْ ، لكن تفارقها في أنها لا تدخل على مفرد ، لا يقال : مررت برجل أن صالح ، وكأنهم أبقوا عليها ما كان لها من الجُمْلة ، وهي في هذا غير مختصّة بالفِعْل بل تكون مفسّرة

---

(١) سبق ذكره رقم ٥٤٠ .

(٢) لأوس بن حجر . والرّواية هنا مختلفة عن ديوانه . ففي الدّيوان ٧١ جاءت الرواية على النّحو التالي :

« معاطي يد من جمّة الماء غارفُ »

(٣) ا : « أثبته الكوفيون » وهو تحريف لتناقضه مع ما بعده .

للجملة الاسميّة والفعليّة نحو : كتبت إليه : أن افعل ، وأرسل اليه : أنْ ما أنت وهذا [١] ، ومنه : « ونُودُوا أنْ تِلكُم الجَنّةُ [٢] » .

ولأن التفسيريّة شرطان :

أحدهما : أن تكون مفسّرة لما يتضمن القول أو يحتمله ، لا لَقَوْلٍ مصرّح به أو محذوف، أو فِعْل متأوّل بمعنى القوْلُ ، فإن صرح بالقَوْل خلصت الجملة للحكاية دون « أنْ » ، وكذلك إنْ كان القول منوياً ، وتقدّم فعل مؤول به ، لكنه إذا لم يتأول كانت أن داخلة للتفسير بخلافِ المصرّح والمقدّر [٣] ، فإنها تجيء بعده « أن » . وذكر ابنُ عصفور في شرح « الجمل الصغير » : أن أنْ تأتي تفسيراً بعد صريح القول .

وفي البسيط : اختلف في تفسير [١٩/٢] صريح القول فأجازه بعضهم ، وحُمِل عليه قوله تعالى : « ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله » [٤] .

ومنهم مَنْ يمنع في الصّريح ، ويجيز في المُضْمَر كقولك : كتبتُ إليه أنْ قم .

الشّرط الثاني : ألاّ تتعلّق بالأول لفظاً ، فلا تكون معمولةً ، ولا مبنيّةً على غيرها ، ولذلك لم تكن تفسيريّة في قوله تعالى : « وآخِرُ دَعْواهُم أنْ الحَمْدُ للهِ » [٥] ، لأنها واقعةٌ خبراً للمبتدأ ، ولا في قولهم كتبت اليه بأن قم ، لأنها معمولةٌ لحرْف الجرّ . فإن لم تأت بحرْف الجَرّ جاز فيها الوجهان

وإن ولي « أنْ » الصالحة للتفسير مضارع مثبتٌ نحو : أوحيت إليه أن يفعل كان فيه الرفع على أنها حرف تفسير ، والنّصب على أنها مصدريّة .

أو معه لا نحو : أشرت إليه أن لا يفعل كان فيه الأمران لما ذكر ، والجزْم أيضاً

---

(١) في النسخ الثلاث : « أن ما أنت » فقط بدون ذكر « هذا » والنّص في المغني ١ : ٣١ .

(٢) سورة الأعراف ٤٣ .

(٣) ط : « بخلاف المصرّح المقدّر » باسقاط واو العطف ، تحريف .

(٤) سورة المائدة ١١٧ .

(٥) سورة يونس ١٠ .

على النّهي ، وتكون « أنْ » فيه تفسيراً .

الموضع الثالث : الشّرط بمعنى إنْ [١] أثبته الكوفيّون والأصمعيّ ، واستدلّوا بقوله :

١٠٤٦ ـ أتغضب إنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جِهاراً ، ولم تَغْضَبْ لِقتْل ابن خازِم [٢]

قالوا لصحّة وقوع «أنْ» موقعها ، وامتناع أن تكون أنْ [٣] النّاصبة ، لأنها لا تفصل بين الفعل، أو المخفّفة ، لأنه لم يتقدّم عليها فعل تحقيق ، ولا شكّ .

وقال الخليل : بل هي النّاصبة ، وقال المبرّد : هي المخفّفة من الثّقيلة على تقدير : أتغضب من أجل أنه أذنا ، ثم حذف الجار وخفّف .

الرّابع : النّفْي : أثبته بعضهم ، وخرّج عليه : « قُل إنّ الهُدى هُدَى الله أنْ يُؤْتَى أحدٌ [٤] » أي : لا يُؤْتى ، وأنكره الجُمهور .

الخامس : بمعنى لِئلاّ ، أثبته بعضُهم ، وخرّج عليه : « يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أنْ تَضِلّوا [٥] » . أي لِئلاّ تَضلّوا . قال أبو حيان : والصّحيح المنع ، وتأويل الآية : كَراهةَ أنْ تَضِلّوا .

السّادس : بمعنى إذ ، أثبته بعضهم مع الفعل الماضي ، قيل : ومع الفعل المضارع

---

(١) « إنْ » سقطت من ا ، ط .

(٢) للفرزدق يمدح سليمان بن عبد الملك ويهجو جريراً .
ديوانه ٨٥٥ وروايته : « ليوم » مكان : « لقتل » وانظر سيبويه ١ : ٤٧٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٦ ، والخزانة ٣ : ٦٥٥ وفي ط : « ابن حازم » بالحاء . تحريف .

(٣) « أن » سقطت من ط .

(٤) سورة آل عمران ٧٣ .

(٥) سورة النساء ١٧٦ .

وجعل منه قوله تعالى : « بَلْ عَجِبُوا أنْ جَاءهُم مُنْذِرٌ منهم [١] » . وقوله تعالى : « أنْ تُؤْمِنُوا بالله رَبِّكُمْ » [٢] . أي إذْ آمنتم .

قال أبو حيّان : وهذا ليس بشيء بل « أنْ » في الآيتين مصدريّة ، والتّقدير : بل عجبوا لأن جاءهم وكذلك [٣] « يُخْرِجُون الرَّسُولَ وإيّاكُمْ أنْ تُؤْمِنُوا بِاللهِ رَبِّكُمْ » [٤] .

وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا « جمع الجوامع » ، وهذا القدْر إلى هنا نصف الكتاب . واعْلَمْ أني لما شرعت في شرحه ، كنت بدأت أولاً بشرح النّصف الثاني ، فكتبت من أول الكتاب الثالث إلى بناء [٥] جمع التكسير على طريقة المزْج ، ثم بدا لي أن أغير الأسلوب فشرحت من أوله على النّمط المتقدّم ، وكان في نيّتي الاستمرار على هذه الطريقة إلى آخر الكتاب ، والغاء القطعة التي كتبتها أوّلاً ممزوجة ، ثم لما ضاق الزّمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حُكْمِها وضَمَمْتُ هذه القطعة إلى تلك ، ووصلت بينهما . ولا يضير كون الشّرح على أسلوبين ، نصفه بلا مزج ، ونصفه ممزوج ، ونعود هناك إن شاء الله إلى تكملة بقية الكتاب من جمع التكسير إلى آخره على طريقة أوّله . والله الموفق [٦] .

---

(١) سورة ق ٢ .

(٢) الممتحنة ١ .

(٣) ط : « ولذلك » باللام تحريف .

(٤) سورة الممتحنة ١ .

(٥) ط : « أثناء » .

(٦) ا : بزيادة : « للصواب ، وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا وآله وصحبه وسلم .

وب : بزيادة : « وهو حسبي ونعم الوكيل » بعد قوله : « والله الموفق » .